

# في اشكاليات الدرس النحوي

## دراسة موضوعية

للدكتور / أمين عبد الله سالم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،  
وعلى آله وصحبه ، وبعد :

فقد شاء الله لهذا البحث أن يكون على مقربة من قضية النحو فكرة  
ومنهجا وكتابا ، مذ درج حتى استوى .

وإذ كان النحو هذه جميعها فقد رصد البحث شيئا من اشكالياته  
التي صاحبته المسيرة ، أو برزت له في مرحلة منها ، وكان من ورائها  
يقظة فكر ، ولربما كان الهوى على قيد أنملة في شيء منها ، والأمر جد  
فسيح فسحة الزمن الممتد على ذاكرة الطرح النحوي ، وطموحاته ،  
وهمومه .

وعلى فسحته اجتهد البحث أن يدنو ، وأحسبه قد دنا من مدرجة  
هذا الصراع حتى درج عليها ، وارتحل منها مسافة ، وكان له مع مواكبه  
وقفة تطول أو تقصر ، أو مسيرة تشتد أو تلين .

بين يدي الطريق وقف البحث عند اشكالية التصنيف ، بل ما قبله  
يتحسس ما كان منهم في محاولات حلول لمشكلات اللسان ، أو النحو في  
تهذيب أو تقريب ، وسوق الفكرة معافاة من ابهام أو التواء ، أو صياغة  
لمصطلح أو قاعدة .

وقد حمل المطلون على الثقافات الأجنبية ورموا النحو العربي  
بالتقليدية والمعيارية ، - وهذه من وجهتهم مرفوضة - فوقف البحث من  
جهده على هذه الاشكالية ، وتأكد له أن النحو العربي قد التقت فيه ما

يطمح اليه من نظريات حديثة ، ولا تنقصه النظرية ، إذ هو يقدم النظرية المثالية فى تناول والتأسيس وفى الموضوع كذلك .

واذ يتهم الوصفيون النحو لمعياريته ، ومن أدولتها ( العلة ) ، وهذه من أعلى الصيحات التى جوبه بها من قديم وحديث فتهدى البحث ميران كل ذلك ودرجته ملوفا بالهيج الأقوم الذى ينبغى سلوكه .

ولم يكثر حديث عن نظرية كما كثر عن ( العامل ) ، إذ كان بناء النحو عليه ، وعلى مقتضاه ، وقد أض أشكل بعد وجه من الوصفيين الرافضين لفكرته ، وقد وقف البحث عند أول من هجس بهذا الخاطر ، وقد تبعه خلق ، وفند هذا الفهم عنه ، مؤكداً ألا أساس له يخالف به معتقد النحويين ، كما اطمأن الى أن النظر فى ( العوامل ) قد غدا من أهم مسئوليات الدرس النحوى فى المدرسة الحديثة .

و ( الاعراب ) أثر العوامل فى التركيب اللغوى - على المفهوم الذى قرره البحث - والشكل الاعرابى - على ميزانه فى العربية - استشكل ، بل استشكل النحو من سبيله وتشكك فى وظيفة حركاته من قديم ، ودعى الى التحرر منها فى الحديث ، فلزم على البحث أن يتوقف عند هذه الاشكالية مزيلا ما يكتنفها من شكوك ، ولبس .

ولما لم يكن من اللازم أن تؤدى التراكييب بصورتها الاصلية ، فقد يستغنى عن بعض مقوماتها لداع ، فتحذف أو تقدر ، وهى على مقربة من مخيلة المستعمل وذهنه ، وهذا أمر تكفلت به منهجية ( العامل ) ومثالية التراكييب ، وحيث استشكلت نظرية ( العامل ) فقد استشكل ما ينبجر عنها ، فلا حذف ولا تقدير ، ولرافضيه معتمد من نصوص وآراء ، وقد حقق البحث هذه الآراء مبرثاً أصحابها من ساحتها ، أو من بعض ما فهم عنهم ذلك ، مثبتاً أن القول بالحذف والتقدير هو توجه قرره النحاة على لغة العرب من قديم ، والتقت معه أحدث النظريات فى الدراسة اللسانية .

وقد أنهى البحث بوقفه مع اشكالية حملت كثيرا على النحو والنحاة،  
اذ كانت من أثر ( العلة ) ، أو في مشعب منها : فالخلاف النحوي أثر  
علة ، أو نص معتمد ، وهما وراء هذا الركام من الخلاف النحوي ، وقد  
أثير حوله الكثير ، وقد بين البحث أن من العسف التعجيل في نظـر  
الأسباب ، فمن وراء ذلك أسباب خاصة ، وطبيعة معقولة اعوانت على  
الخلاف النحوي وقد فصلها البحث مطمئنا على أن الخلاف آية على  
تجدد الفكر وثرائه .

### والله من وراء القصد

### بين يدي البحث ( اشكالية المصنف والقاعدة )

عقل النحويون وظيفه النحو رسالة تعليمية توجيهية ، قصد بها الارشاد الى موافقة العرب فى كلامها الصحيح (١) ، فالتحو : ( انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من اعراب وغيره . . . . ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها - وان لم يكن منهم - وان شذ بعضهم عنها رد به اليها ) (٢) .

ولقد كان الباعث الحثيث من بواعث الاشتغال به صون القرآن العزيز ان يمسه لحن من انحراف لسان ، أو أن يشوبه ما شاب اللاهجين بالعربية من عجمة وزيف ، فكانت النواة التى بزغت وسمقت ، وأثمرت ، وأظلت ، وان اكتنفها الكثير الكثير من عوالق نمت حولها حتى أثقلت مؤونة الطريق الى الهدف .

وما فتئت هممة الباحثين مذ وجهت الى النحو ، ووعت طريقه تتلمس من الاسباب ما يخفف من أعبائه ، ويذل من نفاره ، ويوجه الى الحلول مع تبعاته ، وقد عهدنا فى الفكر النحوى التجدد دائما ، بقدر ظروفه ، وظروف شداته ، يرصدون ، ويحاولون ، ويقررون ، والثمرة من وراء كل ذلك حلول أو تهذيب ، أو تقويم ، ان فى منهج أو فكر ، أو تأسيس .

والبحث بصدد القاء بصيص من ضوء على بعض اشكاليات صادفت مسيرة الجهد النحوى قديما ، أو حديثا . وكان للبحث النحوى حيالها وقفة ، أو موقف حسب ما تقتضيه طبيعة الاشكاليات ، وفرضية الحلول .

ونذكر فى البدء باشكالية الحركة ، وما كان لآبى الاسود من

(١) انظر دراسات فى اللغة والنحو ص ٥٩ .

(٢) الخصائص ١/٣٤ .

محاولة فى تذليلها ، وانتجاع الحل المثالى - بمقياس زمانه - فى ( النقط ) المعروف ، وتلميذه نصر بن عاصم يحل اشكالية صورة الحرف الملبس فى الهجائية العربية ، اذ كانت رسوم اصواتها ستة عشر رسما ( ٣ ) - دون سائر اللغات - ، ففيها يشترك أكثر من حرف فى رسم واحد ، فميزها عاصم بما عرف بنقط الاعجام ، وزال الاشكال الملبس من الحروف المتشابهة رسما ، كالباء ، والتاء والثاء ، وغيرها ( ٤ ) ، ثم كتابان ينسبان لعيسى بن عمر ( الجامع والاكمال ) ، وبلغت - من بعد - الدراسة النحوية على يد الخليل مؤسس العلوم الشاؤ البعيد . .

وقد سجل سيبويه علم شيخه الخليل فى كتابه ، وبالكتاب تؤرخ اخطر مرحلة فى مسيرة النحو والنحاة ، أو أبرز محاولة فى حلول الاشكالية اللسانية ، وقد تمالات على ابرازه جهود سبقت صاحبه ، فاسعدت على تشكيله وتلوينه ، وقد رزق الرضا الاوفى ، كما لم يرزق كتاب فى بابيه ، حتى استحوذ على كل طموح العلماء ، فلا سبيل الى زيادة عليه من مضيف ، وجل طموحاتهم تعلقت به فى اقراء ، أو تعليق ، أو نقد ومناقشة ، أو تناول بوجه من الوجوه .

واذ كان الكتاب أول محاولة شاملة فى النحو لم يبدأ من عفوية الريادة ، فى غموض ، أو انغلاق ، والتواء فقد حمل الناس على الكتابة فيه ، يقول ابن كيسان : ( نظرنا فى كتاب سيبويه فوجدناه فى الموضع الذى يستحقه ، ووجدنا الفاظه تحتاج عبارة وايضاح ، لانه كتاب ألف فى زمان كان أهله يالفون مثل هذه الألفاظ ، فاخترت على مذهبهم ) ( ٥ ) .

وليس غريبا من بعد أن يولى النحاة الكتاب ما يستحقه فى شرح

---

(٣) هى ( ا ب ح د ر س ص ط ع ق ك ل م ه و ي ) ، ويقرر الباحثون

أن لليونانية ومثلها لللاتينية ، وعشرون للفرنسية . انظر : الاسبق .

(٤) انظر الدراسات ص ٦٦ .

(٥) مقدمة الكتاب ص ٣٠ .

أو تعاليق ، أو تفسير لشواهد وأبنيته حتى جاوز ما ألفه غيره  
الخمسین (٦) .

وان يكن هذا الاهتمام بالكتاب تقويما له ، وكشفا ، فقد جرت  
محاولات أخرى كثيرة لتهديب المصنف النحوي ، والغاية من ورائها معالجة  
تقصيرا أو قصور فيه ، والتغلب على مصاعبه ، وتطويره لطالبيه ،  
ولم يقيد هذا بزمن ، وان كان لكل زمن أعرافه وسماته ، فكانت صور  
التهديب المختلفة .

وكان الرغبة في التيسير كانت رغبة لحوحا لاعلام النحو ورجالته ،  
وأصحاب موسوعاته ، فأوقفوا من جهودهم على التهديب ، والاختصار ،  
فكان منهم المختصرات ، والمهذبات ، والمقدمات . على ما رأينا ، أو  
حملته عنهم كتب التاريخ ، وكثير من السبب في ذلك الاخذ بيد عموم  
الناس الى لغة القرآن العزيز ، وتحقيق طلبه الطامحين من غير المختصين ،  
كما كانت هذه المختصرات ( لاعانة المعلمين على أداء عملهم ، واعانة  
الدارسين على الامام العام الميسر لمسائله ) (٧) ، فوجدناها أول مرة عند  
الكسائي (١٨٩) ، واليزيدي (٢٠٣) ، والجرمي (٢٢٥) ، وابن قادم  
(٢٥١) ، وخلف الأحمر (٢٨٩) وغيرهم كثير (٨) ، حتى يومنا (٩) .

يقول خاف الأحمر في مطلع مقدمته : ( لما رأيت النحويين ،  
وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل ، وكثرة العلب ، وأغفلوا ما يحتاج  
اليه المتبلغ في النحو من المختصر أمعنت النظر في كتاب أولفه ، وأجمع  
فيه الاصول والادوات والعوامل على أصول المبتدئين ، ليستغنى به المتعلم

(٦) انظر النهرست ص ٨٩ .

(٧) المستوى اللغوي ص ٤٤ .

(٨) انظر كتابنا تجديد النحو ص ٧ .

(٩) للاستاذ عبد المتعال الصعيدي ، تجربته في ٢٨ صفحة من القطع

عن التطويل ، فعملت هذه الاوراق ، فمن قراها ، وحفظها ، وناظر عليها علم أصول النحو كله ( ١٠ ) .

ويقول عبد القاهر فى مقدمة مفتاحه : ( هذا كتاب قليل الافاض ، كثير المعانى ، سهل للحفظ ، قريب التناول ) ( ١١ ) .

فغاية المختصر ادناء النحو لمريديه بأقرب طريق ، ولادراك هذه الغاية سهلت عبارته ، واكتفى فيه بالمهم من قواعد ، وتعريفات ( ١٢ ) ، وبعمامة كانت فلسفة الاختصار والتهديب الصق بمنهج النحو فى رسالته التعليمية ، كما كانت حلا لاشكالية مصنفته الطوال الباهظة الكلفة ، بعيدا عن هذه الدراسات الصاخبة المتراكبة التى ينوء بها كاهل المختصين ، فضلا عن شدة واقعين .

وكما وجه الجهد لتقويم طول المصنف وتهديبه فقد رصد كذلك الكثير منه لصوغ القاعدة صياغة علمية منظمة ، وتهديب المطلقات العامة كما ( فى التعريفات ، والتقسيمات ، وحصر النماذج ) ( ١٣ ) .

والمصطلحات النحوية المعروفة بعد سيبويه من قريب ، أو من بعيد ، قد لا يتيسر الوقوف عليها فى كتابه ، اذ يستغنى عنها بالدوران حول القضية من غير تحديد ، مثل قوله : ( هذا باب ما ينصب من الاماكن والوقت ، وذلك لانها ظروف تقع فى الأشياء ، وتكون فيها ، فانصب لانها موقوع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما ان العلم اذا قلت : ( أنت الرجل علما ) عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الدرهم ( عشرون ) اذا قلت : ( عشرون درهما ) ( ١٤ ) . وقد صيغ ذلك فيما

---

( ١٠ ) مقدمة فى النحو - لخلف الاصر ص ٣٤ .

( ١١ ) المفتاح فى الصرف ص ٢٦ .

( ١٢ ) الدراسات النحوية فى بلاد فارس ص ٤٥ ( رسالة ) .

( ١٣ ) تطور الدرس النحوى ص ٣٩ .

( ١٤ ) الكتاب ١/٤٠٣ - ٤٠٤ .

بعد بالمصطلحات : ( ظرف الزمان ، وظرف المكان ، والتمييز ) ( ١٥ ) .

ومن مثل قوله : ( هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وذلك قولك : كان ، ويكون ، صار ) ( ١٦ ) . وقد اصطلح عليه من بعد بـ ( كان وأخواتها ) . وكقوله : ( هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ) ( ١٧ ) . وقد صيغ لذلك ( باب التعجب ) . وقوله : ( هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم ) ( ١٨ ) . وقد اصطلح من بعد على تسميته : ( باب الاشتغال ) .

وللمصطلح قيمته العلمية البالغة عند أرباب الفنون . ( وأكثر ما يحتاج اليه فى تحصيل العلوم المدونة ، والفنون المروجه الى الاساتذة هو اشتباه الاصطلاح ، فان لكل علم اصطلاحا خاصا به ، اذا لم يعلم بذلك لا يتيسر الشارع فيه الاهتداء اليه ، والى انفهامه دليلا ) ( ١٩ ) .

ولم تغب اشكالية التصنيف فبرزت كتب قدمت المادة النحوية واضحة مستقيمة التنظيم ، جلية التصنيف ، كما تكفل بعضها بالكشف عن خواص النحو ، وأسراره ، أو تفسير قواعده :

فالمبرد فى مقتضبه - ( مع تقيده بما جاء فى الكتاب من مادة ، وأحكام وآراء وتمثيل ) - يبذل جهدا كبيرا فى استخلاص القاعنة ، النحوية ، والتركيز عليها ، وفيه تظهر بواكير ( الاصطلاحات ) النحوية المضقولة ، والصياغات العلمية المتطورة ، كما تظهر وحدة الموضوع

- 
- (١٥) تطور الدرس النحوى ص ٤٤ .  
(١٦) الكتاب ١/٤٥ .  
(١٧) نفسه ١/٧٢ .  
(١٨) نفسه ١/٨٠ .  
(١٩) كشف اصطلاحات الفنون ١/٢ ، وانظر التعريفات ص ٥ .



بمحاولة تجميع المسائل المتشابهة ، وسلكتها فى ضبط واحد ( ٢٠ ) .

وابن السراج فى ( اصوله ) ينتهج طريقا مبتكرة فى سياقه ، فيقسم موضوعاته النحوية - فى مجملها - حسب تقسيم الكلمة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ويفرد للتصريف قسمه الخاص به ( ٢١ ) .

وابن جنى فى ( خصائصه ) يدرس الاصول النحوية ، ويعلل الظواهر اللغوية ، ويستخلص القوانين العامة للنحو واللغة بما يعد الطريف الجديد .

ولا تفتقد من وراء ذلك جهودا اقت التسهيل والوضوح ، فوضعت المصنفات التى تراعى هذا ، وتحرص عليه ، وربما حملت ما يلمح بهذا القصد من عناوين كالواضح ، والايضاح ، والموضح ، والتوضيح وكشف المشكل ، وغيرها كثير .

ولسنا هنا بطبيعة الحال نؤم الى غير نماذج تترجم عن التصدى لاشكالية تقديم النحو فى شكله ، وتلمس الحلول المدنية منه ، والمؤنسة به ، والنحويون فى ذلك ما ونى منهم جهد ، أو فترت لديهم عزيمة ، وأحسب - وقد سبقنا نماذج - أن من حق الزمخشري أن نسجل له انتقالة واضحة بالمنهج ، مادة ، وتصنيفا ، إذ تراه يزن حاجة المتلقى ، فيؤمه بما يحتاجه دون افراط أو تفريط .

يرى جار الله أن أهم ما يعوز المستوفز العجل التمييز بين المفرد والمركب فيجعلهما مرتكز كتاب له صغير : ( المفرد والمؤلف ) ، والحديث عن اللفظ المفرد ، واحوال المركب اللغوى دونما افراط فى استطرادات ، أو استشهادات ، أو تعليقات :

فالمفرد : اسم وفعل وحرف ، وتحت كل واحد منها فروع .

( ٢٠ ) انظر تطور الدرس النحوى ص ٦٠ .

( ٢١ ) انظر : الدراسة النحوية فى بلاد فارس ص ١٩٩ ( رسالة ) .

والمؤلف : من اسمين ، أو من فعل ، واسم ، أو من حرف واسم .  
وغيرها ، وهو من خلاله كأنه يسوق طريقة جديدة للتصنيف ( ٢٢ ) ،  
وغايته - كما نقصد - تقريب النحو ، وتذليله ، وترويضه ، قال :  
( توخيت فيه قيد الأوابد ، وصيد الشوارد ، وتقريب ما يبعد عن الفهم ،  
وتسهيل ما يصعب إلا على الشهم ، وضمنت لمن يضبط هذا الترتيب ،  
ويحذق هذه الأساليب أن يضرب له مع العربيين بسهم الفارس ٠٠٠ ) ( ٢٣ ) .

وكان هذا المنهج كان مقدمة لكتابه ( المفصل ) ذلك الذي يعد  
انعطافة هامة في التصنيف النحوي بعد كتاب سيبويه ، وأن رأينا من  
( أصول ) ابن السراج عليه ملامح ، ومعالم لا تنكر ، إذ كان التأسيس  
- في العموم - على أساس النظرة الشاملة ( الأسماء ، والأفعال ،  
والحروف ، والمشارك ) ، قال : ( وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا ،  
وفصلت كل صنف منها تفصيلا ، حتى رجع كل شيء في نصابه ، واستقر  
في مركزه ) ( ٢٤ ) .

وقد يعد للزمخشري في تصنيفه هذا أنه تخطى - غالبا - عن كل  
ما يشوب المادة النحوية من الحشو والاستطراد ، وذكر الخلافات ،  
والتعليقات الجامحة ، تلك التي حفلت بها الوفرة من المصنفات السابقة ،  
وأورثت اشكالياتها ، أو اشكالية النحو معها ( ٢٥ ) .

ولا تنكر المحاولات النابهة لابن مالك في مدرسته ، وابن هشام  
في كتبه ، وغيرهما ، وكما ألمحت قبلا فليس من أسس هذا البحث حصر  
للنماذج ، أو المقارنة ، بل التمثيل ، والتذكير بأن الموهبة النحوية لم تفتر

( ٢٢ ) السابق ص ١٧٢ .

( ٢٣ ) المفرد والمؤلف مجلة المجمع العلمي العراقي م ١٥ / ١٠٠ عن

السابق .

( ٢٤ ) شرح المفصل ١ / ١٧ .

( ٢٥ ) انظر : تطور الدرس النحوي ص ١٠٢ .

عن نشدان الطريق الواضحة لازجاء الفكر النحوى ، وعرض قواعده وقوانينه ، وما يعين عليها ، والاختلاف فى الطريقة بطبيعة الحال وارد ، ولكنه يفصح - فى كل الأحوال - عن حسن المقصد ، واستواء الهدف حيال بعض مسئوليات النحو ، وتلمس الحلول فى شكل أو فى فكر ، أو موضوع .

### التقليدية أو المثالية ( اشكالية منهج )

على أثر اتصال الدارسين بروافد الفكر فى ينابيعه المختلفة تأثرت مناهج درس النحو بمثلتها عند الغربيين وسيأتى أن المنهج الوضعى كان ذا سطوة على البحث النحوى ، حتى حل - أو كاد - المنهج التحويلى ، وعاد الأوسع انتشارا على ساحة الدراسة النحوية واللغوية ، وقد تردى الكثير من باحثينا الذين هيئت لهم اطلالة على هذه المناهج . تردوا عباءة المنهج الوضعى ، ووجهوا الى المنهج العربى انتقادات أهمها أنه تقليدى ( معيارى ) ، لصدوره عن تصورات عقلية ويفرق بينهما .

- بأن النحو التقليدى ( المعيارى ) يحدد قواعد اللغة بناء على فهم المعنى أولا ، وأما النحو الوضعى فيحلل التركيب اللغوى على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى .

- والنحو المعيارى يهتم بمعرفة ( العامة ) ، أما الوضعى فانه يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية (٢٦) .

وقد روج الباحثون للمنهج الوصفى بحسبه الوسيلة العلمية الصحيحة لدراسة الظواهر اللغوية كما هى . ومهمة الباحث فى اللغة أن يصف ما أمامه فيستقرئه حاكما عليه بموضوعية ، دون تجاوزه بوصفه بجودة ، أو برادة ، اذ فى ذلك تدخل فى مهمته الوصفية بما يتعلق بأرائه الشخصية ،

أو احساسه تجاه الاستعمال ، وهذا لا علاقة له بوصفه اللغة ، ( وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة ) ، فدور الباحث دور من يقوم بوصف نشاط يؤديه الناطقون ، وكيفية هذا الأداء وأساسه ، وليس دوره وضع قواعد يصب فيها نشاط المتكلمين باللغة ، فما وافقها فهو صواب ، وما خالفها فهو خطأ .

فهذا الموقف - علاوة على أنه تحكى - فيه تجاوز لعمل الباحث ، وهو ( الوصف ) الى اتخاذ موقف الناطق وهو ( المعيار ) . وفرق بين معيار الباحث ، ومعيار مستعمل اللغة : الاول تحكى ذو سلطة ، والثاني تلقائي ولا سلطة فيه .

فالبحث في اللغة الآن يتناقض مع المنهج المعيارى ، فهو يقصر همه على وصف ما يدخل في الامكان من صور الاستعمال فى الماضى والحاضر فقط دون فرض نتائجها فى المستقبل ( ٢٧ ) .

ولا ضير بعد ذلك أن تتعدد وجهات النظر ، وتختلف المحصلات باختلاف نظر الباحث وأدواته . إذ ( لما كان اللغوى ، أو النحوى واصفا محللا دارسا لشيء منظم بطبعه جاز أن يختلف تقرير هذا الوصف والدراس والتحليل من عالم لعالم حسب الاسس التى يقيم عليها درسه ، والمناهج التى يتبعها والوسائل التى يصطنعها ) ( ٢٨ ) .

والنحو مسألة خاصة بالشكل اللغوى ، والتحليل النحوى ينبغى أن يكون جزءا من هذا الشكل اللغوى ، والوصف النحوى على أساس المعنى ، أو على أساس مستوى من المعنى غير المستوى النحوى أمر لا شأن له بالنحو ( ٢٩ ) ، فقواعد اللسان يجب أن تكون وصفية لا معيارية ( ٣٠ ) .

---

( ٢٧ ) راجع : المستوى اللغوى ص ٩٥ - ٩٦ .

( ٢٨ ) علم اللغة ص ٤٤ .

( ٢٩ ) - السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ حاشية ( عن جونز ) .

( ٣٠ ) أئمة النماء فى التاريخ ص ١٠ .

وإذ انشغل الباحثون بهذا المنهج ومفاهيمه زمانا ، وإلى يومنا ، وكان باعث انتقاد كثير منهم لمنهج النحو العربى بحسابه تقليديا معياريا ، فنحسب أن هذا التوجه يعوزه فضل من نظر ، فليس النحو العربى معياريا حسب ، بل هو معيارى وصفى تحويلى على أحدث ما توصل إليه علم اللغة - على ما سنرى - ، ويرشد إلى ذلك :

● أن أول عمل نحوى يعد كان لآبى الاسود فى ضبط النص القرآنى ( نقط المصحف ) ، وهو عمل وصفى محض ، ولأنه قائم على الملاحظة المباشرة لقراءة النص ، فقد قال لكاتبه : إذا رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وان ضمنت فمى فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وان كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف ) . وهذه صورة تمثل قارئاً يقرأ ، وكاتباً يلاحظ حركة شفثيه ( ٣١ ) .

● أن سيبويه ومن حذا حذوه وضح فى أعمالهم المعيارية الصارمة : ( وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ) إذا أردت أن تشبهه بأخى زيد ، وهذا ضعيف قبيح لا يجوز إلا فى موضع الاضطرار ( ٣٢ ) ، و : ( وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : ( أما العبيد فذوعبيد ) و ( أما العبد فذوعبد ) ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث ) ( ٣٣ ) ، كما لم تخل أعمالهم من هذه ( الوصفية ) ، بل قيل : ( أن سيبويه أقدم الوصافيين لنحو العربية مما وصلتنا مؤلفاتهم كاملة ) ( ٣٤ ) ، وانظر مثل قوله : ( فهذا تمثيل . . ولا يتكلم به ) ( ٣٥ ) ، : ( وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ) ( ٣٦ ) ، : ( وسألنا

( ٣١ ) انظر : النحو العربى ص ٥١ .

( ٣٢ ) الكتاب ١ / ٣٦١ .

( ٣٣ ) نفسه ١ / ٣٨٩ .

( ٣٤ ) أئمة النحاة فى التاريخ ص ٥٨ .

( ٣٥ ) الكتاب ٢ / ١١٨ .

( ٣٦ ) نفسه ١ / ٣١٩ .

العلويين والتميميين فرأيانهم يقولون : من قدييمة ، ومن وريئة ، لا يجعلون ذلك الا نكرة ، كقولك : صباحا ومساء وعشية وضحوة ، فهذا سمعناه من العرب ( ٣٧ ) ، ( فأجره كما أجرته العرب ، واستحسنته ) ( ٣٨ ) ، : ( وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعل ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة ، اذ قالوا : يا طلح أقبل ) ( ٣٩ ) ، وغيره وافر يشيع في الكتاب ، وهو ترجمة دقيقة لهذه الوصفية التي سبت فكر الكثير من الدارسين - كما رأينا - ، بل قد ترى سيبويه يصرح بهذه الوصفية من نحو قوله : ( فهذا وجه فعلت ، وفعلت مبينا في هذه الابواب ، وهكذا صفته ) ( ٤٠ ) . ومثله لا يفتقد من الكتاب وغيره .

● أنه سيأتى أن منهج مدرسة الكوفة أقرب الى منهج المدرسة الوصفية الشكلية ، حيث يقنعون من كثير من الاداءات اللغوية بظواهرها دون تأويل بحذف ، أو تقدير ، من نحو اقرارهم اضافة الشيء الى ما هو بمعناه ، متى اختلف اللفظان تنزيلا لاختلاف اللفظ منزلة اختلاف المعنى ، وكذلك مباشرة الشرط للاسماء دون تقدير فعل ، وانتصاب المضارع بعد الفاء ، والواو ، وأو دون تقدير ( أن ) اكتفاء بالصورة - على ما سيأتى - .

وان تكن هذه الوصفية ، وروادها قد انبرت للنحو العربي ، لمعياريته ، وقد وجدنا ملامحها ( الوصفية ) لا تفتقد في الكثير من شعبه ، فان عدم اغفال النحو العربي جانب المعنى يعد في منهجه ، ذلك الجانب الذي لا يابه له الوصفيون ، في حين تعدد المدرسة التحويلية من أبرز ملامحها ، وهذه ( الجوانب التي كانت موضع نقد عادت الآن

(٣٧) نفسه ٢٩١/٣ .

(٣٨) نفسه ١٢٤/٢ .

(٣٩) نفسه ٢١٣/٢ .

(٤٠) نفسه ٦٥/٢ .

• (٣٧) نفسه ٢٩١/٣

• (٣٨) نفسه ١٢٤/٢

• (٣٩) نفسه ٢١٣/٢

• (٤٠) نفسه ٦٥/٢

لتكون أسسا ضرورية في البحث النحوي ( ٤١ ) ، وانظر بناء النحو ،  
وتقسيماته صيغا ، وتراكيب وحروفا تجد النظر الى المعنى لا يزايل مخيلة  
البحث النحوي ، وعمله ومثل هذا لا يفتقر تأكيدا ، فهو شائع معاين ،  
وخذ من سيبويه : ( هل . وهى للاستفهام ، و ( لم ) وهى نفى لقوله  
( فعل ) ، و ( لن ) وهى نفى لقوله ( سيفعل ) ( ٤٢ ) ، ( وأما  
( فى ) فهى للوعاء . . . وأما ( عن ) فلما عدا الشيء . . . و ( قط )  
معناها : الاكتفاء ، و ( مع ) وهى للصحبة ) ( ٤٣ ) ، ( وقالوا :  
مؤتت ، وقومت : اذا أردت جماعة الابل وغيرها ، وقالوا : يجول ،  
أى : يكثر الجولان ، ويطوف ، أى يكثر التطويق واعلم أن التخفيف فى  
هذا جائز ، كله عربى ، الا أن ( فعلت ) ادخالها ههنا لتبيين الكثير ،  
وقد يدخل فى هذا التخفيف ، كما أن الركبة والجلسة قد يكونان معناهما  
فى الركوب والجلوس ، ولكن بينوا بها هذا الضرب ، فصار بناء له  
خاصا ، كما أن هذا بناء خاص للتكثير ، وكما أن الصوف والريح قد يكون  
فيهما معنى صوفة ، ورائحة ) ( ٤٤ ) ، و : ( لكنه يترك استغناء بما  
يحسن من الفعل الذى لا ينقض المعنى ) ( ٤٥ ) ، و : ( اعلم أنك اذا  
أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ) ( ٤٦ ) ، بل اسمع : ( هذا باب  
اللفظ للمعنى : اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ،  
واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف  
المعنيين ) ( ٤٧ ) ، وغيره كثير .

ولحظ المعنى فى الدراسة النحوية من أهم مظاهر أشيع مدرسة

• (٤١) النحو العربى ص ١٦٠

• (٤٢) الكتاب ٢٢٢/٤

• (٤٣) ذاته ٢٢٦/٤ ، ٢٢٨

• (٤٤) ذاته ٦٤/٤ - ٦٥

• (٤٥) ذاته ٣٤ هـ/١

• (٤٦) ذاته ١١٩/٣

• (٤٧) ذاته ٢٤/١

للتحليل النحوى ، وهى التحويلية (\*) ، تلك التى تربط بين الشكل والمعنى ، وكان رواد المدرسة الوصفية يفصلونهما ، فأصبح الشكل والمعنى معا موضع اهتمام هذه المدرسة ، وفى هذا الاختلاف يكمن الخلاف الجوهرى بين أكبر مدرستين للسانيات (٤٨) ، وكان هذا من المغامز التى وجهت للمدرسة الوصفية ، يقول فنديريس : ( يخدم عالم اللغنة الوصفى نفسه اذا ادعى أن تحليل البنية اللغوية يمكن أن يتم مثلا بدون الاشارة الى المعنى ) ، ويؤكد العالم ( فيرث ) على أهمية المعنى السياقى بنفس الدرجة التى يؤكد بها أهمية القواعد النحوية ، وأن الوصف النحوى فى أى لغة من اللغات يجب أن يبدى بعض الملاحظات حول المعنى ) (٤٩) .

وسياتى القول : ان هذه المدرسة لا تكتفى بالشكل السطحى ، بل تتخطاه الى المعنى ، أو ( البنية العميقة ) . ( ولما كانت البنية العميقة تعبر عن المعنى فى كل اللغات فانها تعكس أشكال الفكر ، وعلينا ان نعرف كيف تتحول هذه البنية الى كلام على السطح ، وهذا هو الاصل فى النحو التحويلى الذى يهتم بالقوانين التى تحدد البنية التحتية ، وتربطها ببنية السطح ) (٥٠) . وعلى ذلك يكون هذا الفهم الدلالى للنظرية ، فهى نظرية أساسية لفهم الكلام ، والسامع ، فهى حقيقة عقلية يعكسها التتابع الكلامى الذى يكون البنية السطحية .

من هنا تربط البنية العميقة بالدلالات اللغوية ، أى أنها تحدد التفسير الدلالى للجمل ، فى حين ترتبط البنية السطحية بالاصوات اللغوية المتتابعة ، وتحدد التفسير الصوتى للجمل (٥١) .

---

(\*) سياتى لها توضيح جيد فى جزئية لاحقة .

(٤٨) أئمة النحاة ص ١٣ .

(٤٩) انظر : مجلة الفيصل / يناير ١٩٨٥ / ص ٥٧ .

(٥٠) الراجحى ص ١٢٤ .

(٥١) الألسنية ص ٢٦٨ .



لذا يرى الدارسون أشمل تعريف للنحو العربى أنه : ( مجموعة من القواعد • والأنظمة التى تتحكم فى وضع الكلمات وترتيبها ، وصورة النطق بها عن طريق ما يطرأ على أواخرها من أشكال اعرابية مختلفة وفقا لما يراد منها من شرح المعانى والافكار الدائرة فى ذهن المتكلم ، شريطة أن يكون هذا المتكلم واعيا ومدركا للقوالب اللغوية المتعارف عليها ، وعلى مدلولاتها بين الناطقين بها ) ( ٥٢ ) •

وإذ تبين أن النحو العربى لا يغفل المعنى فى تحليلاته ، ذلك الذى عليه تأسيس صياغة التراكيب ، وهو العنصر الأهم فى المدرسة التحويلية لم يكن مقبولا النقد الذى وجهه الوصفيون الى النحو المعيارى ، التقليدى ، والنحو الوصفى يركز على الواقع اللغوى وحده رافضا كل ما وراءه ، من مضمون ، ودون تلمس صيغة للمستقبل ، وقد عرفنا درجة مراعاة المضمون فى الدراسة المعتبرة ، كما سيأتى وجوب التقدير لما سيكون :

وكذلك يرى المحللون أن ما سُمى بالنحو التقليدى كان أكثر اقترابا من الطبيعة الانسانية فى دراسة اللغة ، وما يأخذه الوصفيون على هذا النحو يراه التحويليون أصلا من أصول المنهج •

فقضية الاصلية ، والفرعية تلك التى شغلت مساحة واسعة فى التأسيس النحوى ، من مثل : ( النكرة أصل والمعرفة فرع عليها ( ٥٣ ) ، والأصل فى الأسماء التنكير ( ٥٤ ) ، والأصل فى الأسماء الافراد ( ٥٥ ) ، والأصل فى الأشياء كلها التنكير ( ٥٦ ) ، والأصل فى التانيث أن يكون بعلامة ( ٥٧ ) ، والأصل فى الصفات أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث

---

• (٥٢) دراسات فى اللغة والنحو ص ٤٥

• (٥٣) نتائج الفكر ص ٢١٦

• (٥٤) كليات الكفوى ص ٨٨

• (٥٥) الكتاب ١/٢٢ ، وابن يعيش ٣/٥٤

• (٥٦) الكتاب ٣/٢٤٠ ، والمقتضب ٣/٣٥٠

• (٥٧) الأمل الشجرية ٢/٢٨٨

بعلامة (٥٨) ، والاصل فى الأسماء المختصة بالمؤنث ألا تدخل عليها التاء (٥٩) ، والاصل فى الصيغ ، والابدال من نحو : ( قال . أصله : قول ، ازدان ، وأصله ازتين ) ، والقلب المكانى . والنظر فى هذا وغيره من معالم الفكر النحوى ومشاعبه التى يؤسس عليها . ( وكان الوصفيون يرون فى ذلك بحثا لا يعتمد على مبدأ علمى سليم (٦٠) ، غير أن المنهج التحويلى رأى أن قضية الاصلية والفرعية قضية أساسية فى فهم البنية العميقة ، وتحولها الى بنية السطح ، بل القول بالزيادة كذلك حيث يشارون الى أن هناك تركيبات نظامية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى فى العمق ، وانما تفيد وظيفة تركيبية وقد تعد لونا من ألوان الزخارف (٦١) .

واذ قد اطمأن لنا أن منهج الدرس النحوى العربى معيارى ، وصفى ، تحويلى فهو بذلك يقدم الأنموذج لما تكون عليه الدراسات النحوية ، فكل هذه النظريات وجدت منفصلة عن الأخرى ، متدرجة فى التطور ، وقامت احداها على حساب الأخرى ، متأثرة بها ، او محتفظة بخصائصها ، وسماتها . على حين ألفيناها فى النحو العربى متأخية تشكل بترابطها منهجه العام ، ففيه تلتحم النظرية المعيارية ارهاصا لمستقبل لغوى ، والوصفية فى وصف الشكل القائم ، والذى عليه الاداء العربى ، والتحويلية فى ادراك هذه البنى العميقة ، وما لها من أثر فى تشكيل هذه الصورة السطحية ، وهذه فى مجملها تكون النظرة المثالية للطموح اللغوى ، يقول جاردنر : ( يجب أن تمزج النظرة المعيارية بالدراسة الوصفية الصرفة ، واضعين فى الاعتبار أن اللغة فى أى لحظة من لحظاتها ليست فقط ما هو كائن بالفعل ، وانما ما سيكون فى المستقبل

(٥٨) الارتشاف ٢٩٤/١ .

(٥٩) الأشباه والنظائر ٢٩٥/٢ .

(٦٠) انظر : مثلا : دراسات فى علم اللغة/كمال بشر - القسم الثانى .

(٦١) انظر : النحو العربى ص ١٤٣ - ١٥٢ .

ايضا ، فاللغة حركة دائمة ، وفي تطور دائم ( ٦٢ ) .

قد يجوز لنا - من بعد - أن نقرر شمولية المنهج للنحو العربى فى تناول ، ففيه ملامح كل ما سبق وفى التأسيس ، اذ عاونت طبيعته الخاصة ، وبيئته الخاصة كذلك على هذه الشمولية فى التكوين والانطلاق منه الى آفاقه الرحبة البعيدة ، وذلك منظور اليه فى ثقافته النقلية والعقلية وهى الثقافة المتاحة ابان النشأة ، والتطور ، له ، وللثقافة الاسلامية عامة ، وقد مكنته الثقافة النقلية من ( الوصفية ) الواضحة ، كما عاونته الثقافة العقلية على تجاوز الوصف الى التحليل والتفسير . ( الذى لا شك فيه أن النحو العربى بامتلاكه هذين الاتجاهين استطاع أن يثبت صلاحية لا تنكر فى فهم طبيعة العربية ) ( ٦٣ ) .

وفى الموضوع ، حيث كان همه فى دراسة التراكيب ، ومفرداتها ، وما يرتبط بكل ، والاصوات وخصائصها ، غير مغفل الدلالة - فى كثير من شئونه - ( وهو بذلك يصل اللغة بالفكر ، ويعالج الشكل والمعنى ، وهذه الخصائص هى التى يهدف اليها التطور الحديث فى دراسة اللغة ( ٦٤ ) .

### اشكالية ( العلة )

تبين أن من أسس المنهج المعيارى ( العلة ) ، والمعيارية ملمح من ملامح نحونا العربى - كما عرفنا - والتعليل مما استشكله الوصفيون على النحو التقليدى والبحث عن العلة ، أو السبب ظاهرة طبيعية فى كل مجتمع يبحث ويفكر ، والاتصال بها من وسائل الفكر نتيجة الاهتمام بالحقائق العلمية والتفكير فيها .

( ٦٢ ) انظر : المستوى اللغوى ص ١٣ .

( ٦٣ ) الاسبق ص ١٥٩ .

( ٦٤ ) ذاته ص ١٦٠ .

ويقصد بالعلة عند النحاة : تلمس حكمة لما نطقت به العرب كما  
يلتمسها الفقهاء فى حكمة التشريعات الاسلامية (٦٥) .

وقد ارتبط الدرس النحوى مذ وجد بالعلة حتى شاع عن نحاته  
أنهم معلون ، فعبد الله بن أبى اسحاق ( أول من بعج النحو ، ومد  
القياس وشرح العلل ) (٦٦) ، والخليل ( استنبط من علل النحو ما لم  
يستنبطه أحد وما لم يسبقه الى مثله سابق ) (٦٧) .

وقد عادت ظاهرة التعليل من أهم مظاهر الدرس النحوى ، أو  
أهمه على الاطلاق ( حيث استطاعت بما لها من اغراء أن تستحوذ على  
عقلية النحاة ، وتستنفذ الكثير من طاقاتهم ، وتتغلغل فى المسائل النحوية  
كلية كانت أم جزئية ، وتصير تلقائيا النمط المميز ، والطابع العام  
لثقافة العصر وانتاجه ) (٦٨) .

وقد نلحظ العلة فى بواكيرها اجتهادا فى تفسير الظاهرة ، دون  
قيد بعلة خاصة ، أو تسلط فى تفسير ، أو قهر فى تأويل ، والخليل الامام  
يسأل عن العلل التى يعتل بها فى النحو :

( أعن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من عند نفسك ؟ فقال :

ان العرب نطقت على سجيبتها ، وطباعها ، وعرفت مواقع  
كلامها ، وقام فى عقولها عله ، وان لم ينقل ذلك ، واعتلت أنا بما عندى  
انه علة لما علته منه ، فان كنت قد أصبت العلة فهو الذى التمس ، وان  
تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذى ذكرت محتمل أن يكون علة له ) (٦٩) .

---

(٦٥) من كلمة للشيخ عزيمة / مجلة كلية اللغة بالرياض .

(٦٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .

(٦٧) السابق ص ٤٧ .

(٦٨) تطور الدرس النحوى ص ٧١ .

(٦٩) (٧٠ ، ٦٩) الايضاح ص ٦٠ ، والاقتراح ص ١٤٨ .

وهذه موضوعية الفكر وانسانيته دون تسلط أو قهر ، وسماحة الاجتهاد ، وانعتاقه من اشكال الجمود ، والقرار على الهيكل الثابت .  
ويقول :

( ومثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق ، والبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شىء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعلته كذا ، لعلته سنحت له ، وخطرت بباله ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعللة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، الا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فان سنحت لغيرى علة لما عللته من النحو هى اللىق مما ذكرته فليات بها ) ( ٧٠ ) .

وبتجرد هذا الفكر ، وخلوصة يصرح الخليل للنحاة باعمال العقل فى تفسير ظاهرة الاداء يتلمسون له الحكمة ، حتى قال سيبويه :  
( وليس شىء يضطرون اليه الا وهم يحاولون له وجها ) ( ٧١ ) .

وتصادف العلة عند سيبويه فطرية منقادة - فى كثير من شعابها - مثل : ( وانما حذفوا الفعل فى هذه الاشياء حيث تنوا ، لكثرتها فى الاستعمال ، واستغناء بما يرون من الحال ) ( ٧٢ ) ، وكقوله : ( ٠٠ ) وذلك قولك : ( عبد الله منطلق ) ارتفع ( عبد الله ) ، لانه ذكر ، ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع ( المنطلق ) ، لان المبنى على المبتدا بمنزلته ) ( ٧٣ ) ، وهو كثير يمثل أساسا عند الخليل ، وسيبويه ( على ما نرى فى الكتاب

• (٧١) الكتاب ٣٢/١

• (٧٢) الكتاب ٢٧٥/١

• (٧٣) السابق ١٢٧/٢

حتى لا يبعد القول : ( ان كتاب سيبويه يكاد يكون مبنيا كله على التعليل ، والحوار الذى يجرى فيه دائما بينه وبين استاذه الخليل يبدأ فى الاغلب الأعم بالسؤال عن العلل ) ( ٧٤ ) .

ونشط النحاة بعد سيبويه ، وقد اتسعت الاطلاعه على الثقافات الوافدة من فلسفية ومنطقية وكلامية وحاول النحاة الافادة فى معالجة البحث النحوى ، وبخاصة وقد استقرت القاعدة ، أو كادت فى كتاب سيبويه ، وكان لم يعد للنحاة من هم غير التعليل والتفسير ، فاعطوا فى هذا المضمار بقدر ما أوتى كل من مواهب ، حتى وجدنا من يفرد العلة بتصنيف ، كما فعل الرمانى ، وقطرب ، والقمى وهارون بن الحائك ، ولغذة الاصبانى ، والوراق ، والزجاجى ، وابن كيسان ( ٧٥ ) ، وقد تحولت العلة عند ابن جنى الى شئ يجب الاحتفال به ، والدفاع عنه ، فالبحث فى العلل يكشف عما أرادته العرب فعلا من تلك العلل : ( باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والاعراض ما نسبناه اليها ، وحملناه عليها ) ( ٧٦ ) .

وزاد اهتمام النحاة بالعلة ، فتشعبت على أيدي الكثيرين منهم طرقاتها ، وتشابكت خيوطها ، حتى صارت يقصد اليها قصدا ، وخفت صوت القاعدة ، وهى الغاية من النحو ، وكان الغاية منه هى العلة فى ذاتها ، حتى غدت العلة مشكلة ينتقد النحاة من ورائها ، ويغمز الدرس النحوى من جرائها ، وقالوا : ( وهكذا أحلت الدراسة التعليلية محل الدراسة الموضوعية الوصفية ، وغزت المصطلحات المنطقية ميدان النحو ، وتحولت مباحثه الى ما يشبه القضايا التجريدية . حتى كادت

---

( ٧٤ ) النحو العربى ص ٨٠ .

( ٧٥ ) الانباه ٢/٢٩٦ ، ٣/٣٧ ، ٤٣ ، ٢٢٠ ، ٣٦١ ، ١٦٥ . وكشف

الغلطون ٣/١١٦٠ .

( ٧٦ ) الخصائص ١/٢٣٧ .

المادة اللغوية والنحوية تختفى فى غمرة هذه التعليقات  
والمناقشات ( ٧٧ ) . وقالوا : ( تعدت العلة الحدود ، لتدخل فى عالم  
الافتراض والتخمين ) ( ٧٨ ) .

والأمر لا يبرأ من اسراف لدى أولئك الذين أغرقوا فى العلة  
حتى غدت أبحاثهم تجريدا ممعنا فى الاغتراب ، وعند أولئك الذين  
انتقدوا العلة ، وتربصوا بها سمة من سمات البحث عند النحاة ، لقد  
أدرك النحاة من قديم شطط الجنوح بالعلة النحوية ، ومجاورتها الغاية  
منها على يد الكثير من النحويين ، فنبهوا عليه ، كما نبهوا على ما يناسب  
منها وظيفة النحو كأداة تعين على القول الصحيح وما يجاوز ذلك فهو  
الى حدود الترف الذهني ، والجسد المجرد ، يقول ابن السراج :  
( اعتلالات النحويين ضربان :

ضرب منها هو المؤدى الى كلام العرب ، كل فاعل مرفوع ، وكل  
مفعول منصوب وضرب آخر يسمى : علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار  
الفاعل مرفوعا ، والمفعول منصوبا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما  
تكلمت العرب ، وانما يستخرج منه حكمتها فى الاصول التى  
وضعتها ) ( ٧٩ ) .

ويقسم الزجاجى علل النحو ثلاثة : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية :

- فالتعليمية هى التى يتوصل بها الى تعلم كلام العرب ، كالتعليل  
لنصب ( زيدا ) فى قولنا : ( ان زيدا قائم ) بقولنا : لأن ( ان ) تنصب  
الاسم وترفع الخبر .

- والقياسية ، كقولنا بعد ذلك - فى تعليل : ( ولم يجب أن

---

(٧٧) تطور الدرس النحوى ص

(٧٨) النحو العربى ص ٨٥ .

(٧٩) الاصول ٣٥/١ .

تنصب ( إن ، الاسم ) - ، لانها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى الى مفعول فحملت عليه ، فأعملت اعماله لما ضارعته ...

- والجدلية النظرية : كل ما يعمل به بعد ذلك ، كأن يقال : فمن أى جهة شابته هذه الحروف الأفعال ، وبأى الأفعال شبهتموها ... وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل فى الجدل والنظر ( ٨٠ ) .

فكأن اتفاقا منهم على هذه العلة الأساسية الأولية ( التى يتوصل بها الى كلام العرب ) ، أما ما جاوز حدودها فهو فضل من فكر ، وتجاوز قد يستغنى عنه فيما أسماه ابن السراج ( علة العلة ) ، وما يسميه ابن جنى : ( شرحا وتفسيرا ، وتنتمة للعلة ) ( ٨١ ) .

والدارسون يرجعون اهتمام النحويين بالعلة الى تأثر بالمنطق ، والفلسفة الكلامية حيث كانت العلة عنصرا أساسيا فى المنهج الارسطى يرتبط عنده بالمعرفة عموما ، لأن لكل شيء علتة ، والمعرفة العلمية لا تنال الا ببرهان ، والعلل فى الفكر الأرسطى أربع :

علة مادية ، وعلة صورية ، وعلة فاعلية ، وعلة غائية ، فالمادية : مادة الشيء أو التى يجاب بها عن : ما الشيء ، والصورية : شكله وتركيبه ، أو التى يجاب بها عن : كيف ؟ ، لان الاجابة عن ( كيف ) وصف للكيفية ، ووصف الكيفية هو العلة الصورية ، والفاعلية : صانع الشيء ، أو هى التى يجاب بها عن : من فعل الشيء ؟ ، والغائية : الغرض من الشيء ، أو التى يجاب بها عن : لم ؟ ( ٨٢ ) .

---

( ٨٠ ) الايضاح ص ٦٥ ، وانظر : الاقتراح ص ٢٧٣ .

( ٨١ ) الخصائص ١ / ١٧٣ .

( ٨٢ ) انظر : التعريفات ص ١٩٩ ، والاصول / تمام ص ١٧٩ ،

والنحو العربى ص ٧٩ .



والعلم اهتمامه أبدا بالعلتين الصورية والغائية ، فأما الصورية فهي كصفات الظواهر التي يتخذها العلم موضوعا له ، وأما الغائية فهي أغراض سلوك الظواهر ومراميها (٨٣) .

وان يأخذ النحاة بالعلة الوصفية الصورية في كثير من شعاب البحث - على ما رأينا من قبل - فقد أولوا العلة الغائية عناية واسعة حتى غدت سمة واضحة على البحث النحوي في عصوره الممتدة بعد سيبويه ، وقد اختلفت وتباينت ، اذ كانت متروكة لاجتهادات فردية ، تتأثر بالمشاعر الذاتية ( أى بالتكوين النفسى والفكرى معا ، واذا كانت المكونات الفكرية تتقارب عادة بين النحاة ، فان المكونات النفسية تختلف تبعاً للاختلاف فى مدى الامام بالمدلولات الحضارية ... والاحاطة بالخبرات السابقة والمعاصرة ، ويترك كل ذلك آثاره فى تصور الاهداف ، ومن ثم فى مضمون العلل ، وما ينبنى عليها من أحكام ) (٨٤) .

والبحث فى تفسير الظاهرة مطلب يقصد - كما قدمنا - وان كان النحويون تغيروا العلة لذاتها ، حتى تركبت عندهم ، وتشابكت ، وأثقلت كاهل النحو ، وكلفته رهقا ، فغدت اشكالية تحدث فيها النحاة من قديم ، وحديث ، ولم يسلم الباحثون للنحاة هذا المنهج المترع بعلاته ، يقول أبو حيان و ( وهذه التعاليل لا يحتاج اليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعال ) (٨٥) ، ويقول : ( والأولى الاضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تخرجن عن العرب فى موضوعات كلامها ) (٨٦) . ويقول أحد الباحثين : ( ما هذه التعليلات المرهقة الا زائفة ، لا تمت الى العقل والواقع بصلة وان احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ،

---

(٨٣) الاصول / د . تمام حسان ص ١٧٩ .

(٨٤) تقويم الفكر النحوي ص ١٢٥ .

(٨٥) الهمع ٥٦/١ .

(٨٦) السابق ٥٧/١ .

وتطهير النحو منها ) ( ٨٧ ) . ويقول عنها أيضا : انها ( تفرض على المتكلم والكاتب قيودا ثقيلة مرهقة ، لا مسوغ لها فى عقل سليم ، ولا نقل مسموع عن أهل هذه اللغة ) ( ٨٨ ) ، ومثل هذا القول امعان فى الصورية ، أو الوصفية ، وسنقف عند مثله عن قريب .

ونحسب أن من أعلى الاصوات التى ارتفعت فى تخليص النحو وتحريره من العلل الغائية المركبة . أبو العباس بن مضاء ، و ( لكنه لم يتشبت بالغاء العلل جملة فان فيها قدرا لا يمكن أن نلغيه ، وهو العلل الاول التى جعلنا مثلا نعرف أن كل فاعل مرفوع ... ) ( ٨٩ ) .

يقول ابن مضاء : ( ومما يجب ان يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن ( زيد ) من قولنا : ( قام زيد ) : لم رفع ؟ فيقال : لانه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقال : ولم رفع الفاعل ، فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ..... والفرق بين العلل الاول ، والعلل الثوانى : أن العلل الاول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر ، والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك ، ولا تفيدنا الا أن العرب أمه حكيمة ، وذلك فى بعض المواضع ... ) ( ٩٠ ) .

ولا يخلو كلام الرجل من اعتدال فى الأخذ بالعلل الأولية التعليمية ، وبعض الثوانى حينما تدعو ضرورة ، ولا متمسك لما ينقل عنه ، حتى من الذين تصدوا لدراسته من أنه يقضى بالغاء ( العلل الثوانى والثوالث ) : ( أما ما وراء ذلك من العلل الثوانى والثوالث ، فحرى بنا أن نحطمه تحطيمًا ) ( ٩١ ) . وهذا مع كلامه : ( ومع ذلك نجد ابن مضاء يرتضى

( ٨٧ ) عباس حسن / اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٤٨ .

( ٨٨ ) السابق ص ١٥٧ .

( ٨٩ ) مقدمة الرد على النحاة ( ضيف ) ص ٣٣ .

( ٩٠ ) الرد على النحاة ص ١٥١ - ١٥٢ .

( ٩١ ) السابق ص ٣٣ ( مقدمة ) .

قبيلًا من العلة الثواني ، ولكن أى قبيل ؟ انه القبيل المقطوع به ، مثل العلة التى تذهب الى أن كل ساكنين التقيا فى الوصل ، وليس أحدهما حرف لين ، فان أحدهما يحرك ، فان قيل : ولم لم يتركسا ساكنين ؟ اجيب بأن الناطق لا يمكن النطق بهما ساكنين ، وهى علة ثانية يرتضيها ابن مضاء ( ٩٢ ) .

وليس من مقتضيات البحث اللغوى أو العلمى مشايعة الفكر الرافض لظاهرة التعليل بعامة ، وقد قدمنا طرفا من ذلك . أى الأخذ والاكتفاء بالعلة الصورية ، وكما يرى ابن سنان الخفاجى : ( ولذلك كان المصيب منهم من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ) ( ٩٣ ) .

ورفض العلة الغائية من منهج النحو الوصفى - كما قدمنا - ، إذ هم اقرار الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية ، أى تفسير البنية بعلاقاتها الساكنة لا بأسبابها ومسبباتها ( ٩٤ ) . والنحو التقليدى ( يهتم أساسا بمعرفة العلة ، والسؤال الذى يشغل أصحابه دائما هو : لم كان هذا هكذا ، ولم يكن غير ذلك ؟ والحق أن هذا الفرق جعل النحو التقليدى مفهوما على وجه العموم ) ( ٩٥ ) .

وليس بد من سلك منهج العلة الغائية ، والاعتدال بما يحقق رسالة النحو ، إذ كان فى أساسه وغايته تعليميا ، فالعلم ( لا مناص له من استعمال العلة الغائية ، ولا بد لانجاح عملية التعليم من هذا التفسير الغائى بواسطة ذكر الاسباب ، ذلك ما يحدث عند التطبيق ، وعند الاعراب

---

( ٩٢ ) السابق ص ٣٦ ( مقدمة ) .

( ٩٣ ) سر الفصاحة ص ٣١ .

( ٩٤ ) الاصول/حسان ص ١٨٣ .

( ٩٥ ) النحو العربى ص ٤٦ .

والتحليل ، فقد يأتي التلميذ بمثال ينصب فيه فاعلا ، فيصح المعلم خطأه ، فيكون التلميذ بموضع السائل ، أما بلسان الحال ، أو بلسان المقال عند هذا التصحيح : ( لماذا كان التصحيح على هذا النحو ؟ ) فلا بد أن يقول المعلم ، لانه فاعل ولو لم يقلها ما تمت عملية التعليم ( ٩٦ ) .

ونقول أيضا لمنكرى التعليل بعامة : قد يسلم نظرهـم اذا كان المنطوق العربى فى مستواه على نهج واحد ومقياس لازم ، فتسوغ أو تتحتم معه الوصفية وحدها ، حيث لا يشذ عنها شاذ ، أما وقد تعدد الوارد عنهم فى النظائر والتركيب الواحد فلا نرى الوصفية باطلاقها ناجعة حiale ، وبخاصة مع الناحين بداية فى هذا السبيل ، أما يحتاج قلب العين همزة فى نحو ( قائل ، وبائع ) دونها فى نظيرهما من مثل : ( حاول ، صايد ) تعليلا ؟ وماذا يقال فى نحو : ( صيام وقيام ) ، وقد قلبت الواو فيهما ياء دون نظيرهما من نحو : ( لواذ ، وحوال ، وعوان ) ، وشأنها جميعا واحد صورة وبنية ؟ . وماذا يقال فى نحو قول العرب : ( ليس محمد بقائم ولا قاعد ، ولا قاعدا ) - جرا ونصبا - ، وقولهم : ( كفى بالله القادر ، والقادر ) - جر ورفعا - أو نحو قوله تعالى - : ( لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ) ، ( وأكون ) - جزما ، ونصبا ، وقد قرىء بهما ، وجميعه بطبيعته وارد على ما ألف فى التراكيب العربية . لا نستطيع الاجابة حiale الا بذكر السبب والعلة ، ولو كانت صور التركيب مطردة باطلاق لاضطرد الوصف ، أو العلة الصورية بتصويره ليس غير ، دونما حاجة الى تفسير غائى ، وكان الاعتلال بالسمع وحده مقنعا ، أما وقد ورد صور للتركيب الواحد ، والنظائر المفردة كذلك ، فالنظر فيها يسلم الى العلة قطعا ، فالاعتدال - اذن - أهدي سبيلا للوصول الى الغاية المأمونة ، وأعنى بها التفسير

بالعلل الاولى دون الحاجة الى غيرها ، ولعل القول بذلك قول بالضرورة (٩٧) .

### اشكالية العامل النحوى

الاثر الذى يظهر على اواخر الكلمات متغيرا لحسب وظيفتها من التراكيب مما اصطلح على تسميته بعلامات الاعراب ، لا يتم الا بمؤثر يوجد به ، وينعدم بعدمه .

والنحويون لغاية تعليمية - كما هو شأن النحو فى عمومهم ترخصوا وتوسعوا فى تسمية الالفاظ : ( عوامل ) وساغ لهم ذلك وسهل ، وتلقف بالقبول والاستحسان . وتيسر تناول النحو وتلقيه ، وقامت على هذه المسامحة كل نظمه ونظرياته فى المفردات والجمل ، وفى الاسماء والافعال ، فى الظاهر والمقدر ، حتى أفردت هذه العوامل بتصانيف ، فألف فى ( العوامل ) الخليل (٩٨) ، والفارسى (٩٩) ، وعبد القاهر (١٠٠) ، والمجاشعى (١٠١) ، والبيركلى (١٠٢) ، بل نظمها بعضهم كما فعل الدمشقى الحموى (١٠٣) .

وعد النحاة هذا الاتفاق الطريق الامثل لمعالجة الاسلوب نظريا ، فكل معمول لابد له من عامل ، وسيبويه يصرح بذلك فى بدايات كتابه : ( وانما ذكرت لك ثمانية مجار لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة )

(٩٧) انظر : المحرر فى النحو - ت الباحث - القسم الاول ص

٢٢١ - ٢٢٢ .

(٩٨) الانباه ١/٣٨١ .

(٩٩) السابق ١/٣٠٩ .

(١٠٠) نفسه ٢/١٨٩ ، وهو مشهور - طبع كثيرا .

(١٠١) نفسه ٢/٣٠٠ .

(١٠٢) ويسمى : العوامل الجديدة - طبع مرارا .

(١٠٣) فهرس المخطوطات / جامعة الامام محمد بن سعود ص ١٨٧ .

لما يحدث فيه ( العامل ) ، وليس شيء منها الا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من ( العوامل ) التي لكل ( عامل ) منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الاعراب ( ١٠٤ ) ، وقال : ( فعمل الفعل هنا فيما يكون حالا كعمل ( مثله ) فيما بعده ) ( ١٠٥ ) ، وقال : ( وعمل فيها ما قبلها كما أن العلم ) اذا قلت : ( أنت الرجل علما ) عمل فيه ما قبله ، وكما عمل في الدرهم ( عشرون ) اذا قلت : ( عشرون درهما ) وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها ( ١٠٦ ) ، وقال : ( فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الافعال الناصبة . . . فلا يجوز أن تنصب بين الفعل والعامل فيه بالاسم ) ( ١٠٧ ) ، ( هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده . . . . . وزعم الخليل أنها عمات عملين ) ( ١٠٨ ) .

وهكذا الكتاب ، وهو من أساسياته ، وعماد بنائه ، كما أنه أسس المنهج النحوي تصنيفا ، وخاصة المنهج البصرى ( لان العامل البصرى له قوة العلة الفلسفية ، وتأثيرها وأحكامها ) ( ١٠٩ ) ، وهذا منهج النحو ، ونظريته الاولى .

وعلى الرغم من استقرار هذا المنهج وتقبله والفه وجهت اليه انتقادات من قبيل من الناس ، وجوبه بمحاولات بدائل ، ولكنها لم تصادف قبولا من كثيرين ، بله من أصحابها الذين لم يكونوا جد مخلصين لما جاهرُوا

- 
- (١٠٤) الكتاب ١/١٣
  - (١٠٥) السابق ١/٤٤
  - (١٠٦) نفسه ١/٤٠٤
  - (١٠٧) نفسه ٣/١١٠
  - (١٠٨) نفسه ٢/١٣١
  - (١٠٩) مدرسة الكوفة ص ٢٦١

به (١١٠) ، وعلى كل حال • لم يكثر حديث عن نظرية نحوية كـنظرية العامل ، تلك النظرية - على ما يقول أحد الدارسين - ( التي عوصت النحو وأكسبته جفافاً يصد الناس عن دراسته ) (١١١) ! •

ولسنا بمعرض الحكم على مثل هذه المقولة ، وبيان درجتها من اسراف ، ومجانبة صواب ، فالأمر ليس مقصوراً على صاحبها ، ومثله كثيرون من قبله ومن بعده استشكلوا هذه النظرية ، واقترضوا حلولاً ، وأن كان الاغلب أن يتجه رأى الوصفيين خاصة الى رفض فكرة العامل ( لما تصدر عنه من تصور عقلي ) (١١٢) •

وأقرب الظن أن يكون ابن مضاء أول من هجس في خاطر كل من أتى بعده ، وكان على استعداد للأخذ بظاهر مقالته ، وسيأتي أن ابن مضاء له مذهبه الخاص ، وثقافته ، وظروفه التي ( أوصدت أمامه الابواب لتفهم العربية وقوانينها ) (١١٣) •

والرجل بمذهبه الجبرى الجهمى ينكر نسبة الاعراب الى اللفظ ، أو المتكلم ، بل الى الله - سبحانه - فهو الخالق كل شىء بارادته وقدرته ، يقول ابن مضاء : ( قصدى من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ... فظاهر هذا أن ( العامل ) أحدث الاعراب ، وذلك بين الفساد ، وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنى

(١١٠) قارن بين ابراهيم مصطفى فى ( احياء النحو ) ، وتثريه لجنة وزارة المعارف عام ( ١٩٣٨ ) ، وكان مفهوم • ( انظرو : اصلاح النحو ص ١١١ ) •

(١١١) حسن عون / دراسات فى اللفظة والنحو ص ٧٥ •

(١١٢) النحو العربى ص ١٤٨ •

(١١٣) مدرسة الكوفة ص ٢٦٨ •

وغيره ، قال أبو الفتح فى خصائصه ( ١١٤ ) بعد كلام فى العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : ( وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ) .  
فاكد ( المتكلم ) بـ ( نفسه ) ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدا بقوله :  
( لا لشيء غيره ) . وهذا مذهب المعتزلة .

وأما مذهب أهل الحق فان هذه الاصوات انما هى من فعل الله - تعالى - وانما تنسب الى الانسان ، كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية ، وأما القول بأن الالفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا ( ١١٥ ) .

هذا قول ابن مضاء ، وهذا قول محققه المحتفى به وبانتفاضته :  
( نرى ابن مضاء يهاجم نظرية العامل التى أسس النحاة عليها أصول النحو ، وسننه ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها الغاء ويهدمها هدمًا . . .  
وقد رجع ابن مضاء فكرة تزييف العامل الى من سبقوه اليها من أمثال ابن جنى ، فهى فكرة قديمة ولكنه وسعها وأخرجها فى شكل نظرية ،  
وانه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة ) ( ١١٦ ) .

ولا نود أن نلج بمشاعب هذه النظرية أساسا ، أو بدافع موقف ابن مضاء منها ، أو أن ( منشأ هذا أن النحاة متأثرون فيها بالفلسفة الكلامية التى كانت شائعة بينهم ) ( ١١٧ ) . وصدورها عن منظور كلامى مقارنة بين ( موجد ) الحركة الاعرابية ، وبين فلسفة الخلق والايجاد ( وهذه المشكلة التى اختلف النحاة فيها ليست فى جوهرها سوى قضية خلق وايجاد ، وليست بحثا عن تأثير وتأثر ) ( ١١٨ ) . نقول :

- 
- ( ١١٤ ) الخصائص ١/١٠٩ .  
( ١١٥ ) الرد على النحاة ٨٥ - ٨٧ ( ضيف ) .  
( ١١٦ ) السابق ص ١٧ - ١٨ ( مقدمة ) .  
( ١١٧ ) احياء النحو ص ٣١ - ٣٢ .  
( ١١٨ ) تقويم الفكر النحوى ص ٢٤١ .



لا فود أن نخرج القضية عن حدودها اللغوية النحوية الى مساجلات فكرية  
مثارة بين الكلاميين من جهمية . وقدرية ، ومعتزلة وأشاعرة ، وما  
تريدية . فى أفعال العباد ( ١١٩ ) . فذلك جنوح عن القصد الى مسارب  
ممعنة فى التجريد .

مصدر ابن مضاء - على ما قربنا وقدمنا - مذهبي عقدي ، بعيد  
هلى المنهج اللغوى ، وسنقف على من ميرانها من قريب ، ولكننا لا نفاجا  
بأثار هذه الدعوة الا على مشارف عصرنا ، حيث اتخذت دليل تحرير ،  
وانظر قول أحدهم : ( تخليص النحو من هذه النظرية ، وسلطانها هو  
عندى خير كثير ، وغاية تقصد ، ومطلب يسعى اليه ، ورشاد يسير بالنحو  
فى طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آمادا ) ( ١٢٠ ) ، ويقول آخر :  
( العامل قد جاوز اختصاصه حين اخرجه النحاة من دائرته المحدودة الى  
التحكم فى الالفاظ والتراكيب ) ( ١٢١ ) .

والحق أنه لم يعتقد أحد من النحويين متقدمين ومتأخرين أن  
( العوامل ) فى النحو هى التى تحدث الاعراب فى الكلمات ، وانما  
هى بمنزلة الامارات والعلامات ، يقول أبو الفتح : ( ضرب ) لم يفعل  
فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك : ( ضرب ) الا اللفظ بالضاد  
والراء والباء على صورة ( فعل ) . فهذا هو الصوت مما لا يجوز أن يكون  
منسوبا اليه الفعل . وانما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى  
ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه . . . . . وبعضه يأتى  
عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث  
فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو المتكلم نفسه  
لا لشيء غيره ، وانما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم

( ١١٩ ) السابق ( نفسه ) .

( ١٢٠ ) احياء النحو ص ١٩٥ .

( ١٢١ ) عباس حسن / اللغة والنحو .

بمضامة اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح ( ١٢٢ ) .  
ويقول الانبارى : ( العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية  
كالحرق بالنار ، والاغراق للماء ، والقطع للسيف ، وانما هى أمارات  
ودلالات ، واذا كانت العوامل فى محل الاجماع انما هى أمارات ودلالات ،  
فالامارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء ) ( ١٢٣ ) .

ويقول الرضى : ( محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا  
محدث علاماتها ، لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى  
بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا ، لكونه كالسبب للعلامة ،  
كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل : العامل فى الفاعل ، لانه به صار  
أحد جزئى الكلام ) ( ١٢٤ ) . وقال : ( فالوجد لهذه المعانى هو المتكلم ،  
والآلة العامل ، ومحطها الاسم ، وكذلك الموجد لعلامات هذه المعانى  
هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها الموجدة للمعانى ، ولعلاماتها ،  
فلهذا سميت الآلات : عوامل ) ( ١٢٥ ) ، وقد ورد التعبير بالآلة فى  
قول المبرد : ( . . . ) ( لم يضرب زيد ) جئت بالآلة التى من شأنها أن  
ترفع زيدا ، وان لم يكن وقع منه فعل ) ( ١٢٦ ) .

فالعامل هو المتكلم بموجب عرف لغوى اجتمع عليه الجماعة ،  
وما هذه الالفاظ التى اصطلح عليها بالعوامل الا اشارات تشير الى مراده  
بآثاره ، وهذا ما يؤكد العقل والطبع ، اذ لو كانت هذه الآلات هى الفاعلة  
لما تخلف أثرها ، ولما حدث خطأ فى الكلام ، ولما أخطأ العامى ، كالنار  
لا يتخلف أثرها ، والمتكلم هو الفاعل ، فهو كما كان محدثا لمادة الكلام

( ١٢٢ ) الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠ .  
( ١٢٣ ) الانصاف م ٤٦/٥ ، وش الفصل ١/٨٤ ، والنزعة المنطقية

ص ٥٠ .

( ١٢٤ ) ش الكافية ١/٢١ .

( ١٢٥ ) السابق ١/٢٥ .

( ١٢٦ ) المقتضب ١/٩ .

وأصواتها فهو المحدث كذلك لهيئاتها من حركة وسكون ولكنه - مع كونه ( العامل ) ، وينسب إليه العمل حقيقة - ليس حرا أن يأتي بما شاء من حركات ، فهو مقيد بقوانين ارتضاها العرف اللغوي ، كالمصلى هو الفاعل لحركاته ، وأفعال صلاته ، واليه تنسب ، ولكنه مقيد بضوابط قررها الشارع ، وفي التفلت منها مفسدة لصلاته ، وإنما نسب العمل للالفاظ ، لان المتكلم محدث للاعراب بألة ، ومن سنة العرب أن ينسبوا الفعل الى آله ، فيقولون : ( قطعت السكين ) ، كما يقولون : ( قطعت بالسكين ) ، ولان نسبة العمل الى هذه الافعال من باب الاتساع فى العبارة ( وهو أنهم رأوا عقول المتعلمين قاصرة عن ادراك هذا العمق الفلسفى ، فأجروا الكلام على ما يسهل على المتعلمين ) ( ١٢٧ ) .

واذن ما وزن صرخة ابن مضاء ؟ وهل يقول فعلا بالغاء العامل كما فهم عنه من كتب واحتشد لدعوته ؟ وقد قدمنا بشيء من ذلك .

رجعنا لابن مضاء فألفيناها لا يقول بالغاء العامل باطلاق ، بل يمنع أن يكون العامل اللفظ ، كما يمنع أن يكون المتكلم - ولا شيء غيره - كما يرى ابن جنى ، بخصوصه ، فهذا اعتزال ، ومذهب أهل الحقيق - على ما يعتقد - ( أن هذه الاصوات انما هى من فعل الله - تعالى - وإنما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية ) ( ١٢٨ ) .  
فالعامل هو الله سبحانه ، مما يمكن أن يسمى العامل عنده - على ما يذهب أحد الدارسين ونوافقه - : توفيقيا ( ١٢٩ ) .

واذا جاز أن نصنف هذه الدعوة لابن مضاء مذهباً نظراً وفكراً فلا نراه تطبيقاً أتى بشيء يعد له ، وينتزع منه مذهب ، مما يرى معه أن هذه الصرخة انما هى انتفاضة قشرية باهتة ، واسمع قوله - مطبقاً نظرتة على التنازع - : ( وأنا هنا لا أخالف النحويين الا أن أقول :

- 
- (١٢٧) انظر : النحر بين الأزهر والجامعة ص ٨٤ .
  - (١٢٨) الرد على النحاة ص ٨٧ .
  - (١٢٩) انظر : مدرسة الكوفة .

( علقت ) ولا أقول : ( أعملت ) ، والتعليق يستعمله النحويون فى  
المجرورات ، وأنا أستعمله فى المجرورات والفاعلين والمفعولين ( ١٣٠ ) ،  
وكذا مسار تطبيقه ، وهل فرق بينه وبين النحاة : ( التعليق ) عنده ،  
و ( الاعمال ) عندهم ؟ . حتى هذا الفرق الذى زعمه نص عليه النحاة  
من أن القصد من العمل هو ( التعلق ) ، وهو نفسه ما يقرره الرجل مذهباً  
له دون النحاة ، وانظر قول تاج الدين الاسفرايينى فى شرح مصباح  
المطرزى : ( ان تعلق الفعل وما أشبهه من الحروف والاسماء وغيرها  
بالاسم المتكمن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية ، أو ما أشبهها ،  
والمفعولية ، أو ما جرى مجراها ، والاضافة ونحوها ، وهذه معان  
معقولة تستدعى نصب علامات يستدل بها عليها ، فجعلوا الاعراب  
الذى هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها . وسموا تلك المعانى :  
مقتضيات للاعراب ، وسموا الاشياء التى ( تعلقها ) بالاسم المتكمن سبب  
لحدوث هذه المعانى : عوامل ) ( ١٣١ ) .

كذا لفظ النحاة . وفهمهم ( العامل ) بمعنى ( التعلق ) . وهو  
نفسه ما زعمه الرجل لنفسه ، فدعوته - اذن - لم تكن دعوة ناضجة  
مؤسسة على يقين علمى ثابت ، وانما هى هزة عاطفة ساقها دون أن يسلم  
له امتداد طريق ، أو طول نفس ، فعاد ، أو أفاء الى ما يقول به الناس  
جميعاً ولا نرى من بعد متمسكاً يتعلق به ابن مضاء ، أو يتعلق به منه .

ولنا أن نوضح ميزان الفكرة فى الدراسة النحوية عند المحدثين .

لقد قدمنا أن فكرة ( العامل ) فى ذاتها ذات اهتمام كبير عند  
( الوصفيين ) ، اذ يرفضونها ، لقيامها على تصور عقلى . أما عند  
التحويليين ( فالنظر فى العامل قد أض من أهم مسئوليات الدرس

( ١٣٠ ) الرد ١٠٧ ( ضيف ) .

( ١٣١ ) الضوء / شرح المصباح ق ٣٩ ا ب / عن النحو فى فارس

( رسالة ص ١٤٦ ) .

اللغوى ، لان ( التحويليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط ( البنية العميقة ) ( ببنية السطح ) ، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية ، أو الناحية الإدراكية فى اللغة ، ودراسة هذه البنية تقتضى فهم العلاقات ، لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبى ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثير والتأثير فى التصورات العميقة .

والحق أن قضية العامل - فى أساسها - صحيحة فى التحليل اللغوى ، وقد عادت الآن فى المنهج التحويلى على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التى جاءت فى النحو العربى ، والتحليل النحوى عند ( التحويليين ) يكاد يتجه الى تصنيف العناصر النظمية وفقا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء ، وتكاد المصطلحات التى يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدياء ( ١٣٢ ) .

### اشكالية الاعراب

الشكل الاعرابى أثر العامل - بمفهومه الذى قدمنا - وعلى ما له من ميزان فى اللغة استشكل ، ودفع ، وانتقد . وهذا موضوع حديثنا .

فلاعراب من سمات العربية ، وحركاته ، ونظمه ايجاز يدل به على المعنى الوظيفى للمفردات فى التراكيب ، وهذا معنى يضاف الى معناها اللغوى ، والاشتقاقى ، يقال : ( جاء كريم ) فالضمة تدل على وظيفة الكلمة من الفاعلية ، وهذا غير معناها اللغوى من الحدث ، والاشتقاقى من الوصف ( ١٣٣ ) .

فهو الابانة عما فى النفس ، كما أنه ايضاح عن النسب بين أسس التراكيب ، والحركات دوال على هذه النسب ، وعلامات صلات بين

---

( ١٣٢ ) النحو العربى ص ١٤٨ .

( ١٣٣ ) انظر : نحو وعى لغوى ص ٦٤ .

المفردات في الجمل ، يقول أبو الفتح : ( هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ،  
ألا ترى أنك إذا سمعت : ( أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ) علمت  
برفع أحدهما ، ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحا  
( نوعا ) واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه ) ( ١٣٤ ) .

ويقول ابن فضال المجاشعي : ( يحتاج اليه في معرفة الأحكام ،  
ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام ، ويتوصل بمعرفته الى  
معانى الكتاب ، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب ، ألا ترى الى  
قول النبي - عليه السلام - : ( لا يقتل قرشى بعدها صبورا ) ، لو رواه  
راو : ( لا يقتل ) - بالجزم - لأوجب ألا يقتل القرشى وان ارتد ، ومعنى  
الحديث مع الرفع : أنه لا يرتد القرشى فيقتل ، وكذلك لو قال :  
( ما له ( ١٣٥ ) عندي حق ) كان جحدا ، ولو قال : ( ما له ( ١٣٦ )  
عندي حق ) لكان اقرارا ولزمه أدأؤه ، ووجب على الحاكم أن يحكم عليه  
بذلك ) ( ١٣٧ ) .

ويقول السيوطي : ( من العلوم الجلية التي اختصت بها العربية  
الاعراب الذي هو الفارق بين المعانى المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف  
الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف  
من منوعات ، ولا تعجب من استفهام ) ( ١٣٨ ) .

ويقول يوهان فك : ( لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة  
التصرف الاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع  
السامية - باستثناء البابلية القديمة - أما أن أقدم أثر من آثار النشر  
العربي ، وهو القرآن قد حافظ أيضا على غاية التصرف الاعرابي فهذا أمر

• (١٣٤) الخصائص ٣٥/٢

• (١٣٥) أى بفتح اللام

• (١٣٦) أى بضم اللام ، ولا يخفى الفرق

• (١٣٧) شرح عيون الاعراب ص ٣٧

• (١٣٨) الزهرن ٣٢٩/١

- وان لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذى لا تترك أوزانه مجالاً للشك فى اعراب كلماته - فان حرية الحركة فى بناء جمل القرآن لا تترك أثراً للشك فى اعرابه كذلك ، انظر مثلاً :

• سورة فاطر ٢٨/٣٥ : ( انما يخشى الله من عباده العلماء ) .

• سورة التوبة ٣/٩ : ( أن الله برىء من المشركين ورسوله ) .

• سورة البقرة ١٢٤/٢ : ( واذا ابتلى ابراهيم ربه ) .

• سورة النساء ٨/٤ : ( واذا حضر القسمة أولو القربى ) .

فمثل مواقع الكلمات فى هذه الآيات . . . . لا يمكن أن تكون الا فى

لغة لايزال الاعراب فيها حياً صحيحاً ( ١٣٩ ) .

وهذا أمر لا يفتقر الى نماذج مؤكدة ، فهى متاحة ، مباحة ميسورة ، وانما قصدت الهدى الى ما نحن بسبيله من أن الشكل الاعرابى ضرورة ( تميز المعانى ، وتوقف على أغراض المتكلمين ) ( ١٤٠ ) ، ولقيمته البالغة أداء كان المحور الرئيسى الذى تدور حوله جميع القضايا النحوية ، والدراسات ، من سيبويه ، ومن تبعه ، فالشكل الاعرابى ، أساس المنهج ، والدراسة ، وما يدور حوله ، وما يتصل به ( ١٤١ ) .

وما يقرره النحاة من كون حالات الاعراب دوال المعانى هو ما تؤكده طبيعة اللغة ، وسمات التراكيب - على ما قدمنا - وقد نشطت من قديم ومن قريب الدعوة الى ترك الاعراب ، لاشكاليته ، بل واستشكال النحويين ، لارتباطه به ، حتى وجدنا منهم من يحمل على ( الاعراب ) ، فهو - فى زعمه - : ( مصدر لكل ما يقع من لحن فى قراءة العربية ) . والحل فى رأيه : ( هو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأى عامل من العوامل . بهذه الطريقة - وهى طريقة جميع اللغات الافرنكية ،

---

(١٣٩) العربية / فاره ص ١٥ .

(١٤٠) ابن فارس / الصحبى ص ١٦١ .

(١٤١) انظر : دراسات فى اللغة ص ٧٥ .

واللغة التركية أيضا - يمكن حذف قواعد النواصب والجوازم ، والحال ،  
والاشتغال . . . الخ بدون أن يترتب عليه اخلال باللغة ، اذ تبقى  
مفرداتها كما هي ( ١٤٢ ) ، ويقول آخر : ( استخدام الحركات فى  
اماكنها يعد عقبة فى درس العربية ، لان قواعدها تقضى بوضع علامات  
آخر المعربات . . . وهذا هم يلزم الكاتب والقارىء والخطيب مدى  
الحياة ، ولا يكتفى النحاة بذلك ، بل يطالبون الدارس بتصور علامات  
اعراب للكلمات المبنية الاواخر . . ) والحل - فى زعمه - : ( ان تحسب  
الكلمات العربية كلها مبنية الاخر ( ! ) فيقتصر فى ضبط الالفاظ على  
السماع ، وقواعد الصرف ، وفى اعرابها على معرفة نسبتها فى الجمل  
بعضها البعض ) ( ١٤٣ ) .

وليس الامر شكلا ، ولا هو بالهين ، ومن العسف المقارنة باللغات  
الآخري ، فللحركة الاعرابية دلالتها فى السياق - وقد تقدم شئ من ذلك -  
واهدار الاعراب ( وتسكين الاواخر - كما يقول أحد الباحثين - يقضى  
على قواعد العربية ، وعلى البلاغة ، والفصاحة ، والبيان الرفيع ،  
وعلى فن القول ، وعلى بحور الشعر ، وموسيقى الكلم ، وعلى كل ما

---

(١٤٢) قاسم أمين / تراجم مصرية / هيكل ص ١٦٤ عن الاصلاح  
ص ٩٠ . .

(١٤٣) جرجس الخورى / المقتضب سنة ١٩٠٤ ص ٤٣٢ عن الاصلاح  
ص ٨٩ ، وسلامة موسى - كقاسم أمين يدعو الى الغاء الاعراب ويقول :  
( قواعد الاعراب هى أكبر مصدر للصعوبة فى النحو ، وان اصلاح تلك  
القواعد ، أو تيسيرها أمر بعيد الاحتمال ، فلا مفر من الغاء ظاهرة الاعراب  
ذاتها ) - نقله صاحب الاصلاح ص ٩٢ - وهذه دعوة قصد بها أساسا  
مخاربة الفصحى ، وبالغاء الاعراب تثبت دعائم العامية التى يدعون اليها  
ترويجا لدعوة أستاذيهم من أمثال : وليم سبنينا ، كارل فولرس ، واللورد  
دوفرين ، سلدن ولر ، وليم ولكوكس ومن عداهم ، وهؤلاء اجتهدوا فى  
الدعوة الى العامية اما الالتزام بالفصحى فالترام تقليدى كلاسيكى ، ولا يمكن  
أن يعطى أدبا متطورا . انظر : اللغة العربية / نذير حمدان ص ٢٩  
وما بعدها .



فى العربية من جمال ) ( ١٤٤ ) ، وسنعود اليه .

والنحاة جميعا على ان هذه الرموز الاعرابية من ( اصوات المد القصيرة التى تلحق اواخر الكلمات تدل على وظيفة الكلمة فى العبارة ، وعلى علاقتها بما عداها من عناصر الجملة ) ( ١٤٥ ) . - على ما قدمنا - ولم ينفرد عن هذا الاجماع الا قطربا ، فالحركات عنده ليست دوال على المعانى ، ولا دخل للاعراب للفرق بين المعانى ، اذ يوجد فى الكلام الاتفاق فى الاعراب مع الاختلاف فى المعنى مثل : ( ان زيدا اخوك ، لعل زيدا اخوك ) . وكذلك قد يختلف الاعراب ويتفق المعنى مثل : ( ان الامر كله لله ) ( ١٤٦ ) - بالنصب - ، ( ان الامر كله لله ) - بالرفع - وقرىء بالوجهين جميعا ( ١٤٧ ) .

وواضح ان الاعتراض منه لا يثبت ، فـ ( ان ) و ( لعل ) مجازهما فى السياق واحد والمعنى لمتعلق بالاسم لا فى الاسم بعدهما ، وفى الاية الكريمة يختلف على القراءتين المعنى - والله اعلم - ، اذ الخبر على النصب مفرد ، او فى حكمه ، وعلى الرفع جملة ، فالكلام - اذن - جملتان وكونه جملتين اقوى من كونه جملة واحدة - كما يقول البلاغيون - وان كان النصب أشهر قراءة ( ١٤٨ ) .

اذن . ماذا يرى قطرب ؟ يقول : ( لو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه ، لا يزول بزواله . . . وانما اعربت العرب كلامها ، لان الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبسطون عند الادراج ، فلما وصلوا

( ١٤٤ ) قضايا ومشكلات لغوية / العطار ص ٩٩ .

( ١٤٥ ) اللغة العربية ص ٥٤ / عن فقه اللغة ص ١٣٠ .

( ١٤٦ ) ال عمران : ١٥٤ .

( ١٤٧ ) قرأ بالرفع أبو عمرو ، والباقيون بالنصب ( التيسير ص ٩١ ) .

( ١٤٨ ) انظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٣٦٠ .

وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ، ليعتدل الكلام (١٤٩) .

ويعقب على هذا ونحوه بأمور :

أولها - أنه لو كانت غاية الحركات صفة من صفات الوصل لكانت حركة واحدة تجزىء ، ولما تنوعت الحركات ما دامت الحركة الواحدة تعاقب السكون ، وقد يقف دون ذلك قوله : ( لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع فى الحركات ، وألا يحظروا على المتكلم لا حركة واحدة ) ( ١٥٠ ) .

ثانيها - أنه لو كانت غاية الحركات الوصل لجاز رفع الفاعل مرة ، ونصبه أخرى ، وجره ثالثة ، وجاز كذلك رفع المفعول وجره ، وكذلك الحال فى المضاف اليه وغيره مما يتغير آخره لوظيفته فى الجملة ، ما دام القصد الى الحركة فى ذاتها ، فإى حركة تجزىء - اذن - ، ولا يخفى تدنيه ، وتكافئه .

ثالثها - أنه اذا كانت الحركة لازمة فى الدرج وصلا ، فكيف يعد السكون فى حالة الجزم اعرابا .

رابعها - أن ذلك ( يفضى الى ابطال الاعراب ، والتوسيع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء فى كل موضع ، وذلك ما لا يقبله أحد من النحاة ، وما أظن قطربا كان وفيما لرأيه هذا الى آخر ما يقتضيه ) ( ١٥١ ) .

واذ عرفنا هذا لقطرب ، فأعرب أن يرى أحد الدارسين أن ( الاعراب ) قصر مختلفة ، وأن النحاة وضعوها بمهارة واحكام ، وانهم قد استمدوا خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة .

• (١٤٩) الايضاح / الزجاجى ص ٧٠ .

• (١٥٠) السابق ( نفسه ) .

• (١٥١) احياء النحو ص ٥٢ .

يقول : ( ما أروعها قصة ! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة فى أواخر القرن الاول الهجرى ، أو أوائل الثانى على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم فى البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهى القرن الثانى الهجرى حتى أصبح الاعراب حصنا منيعا امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية ، وشق اقتحامه الا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة ) ( ١٥٢ ) ! .

ويقول : ( لم تكن الحركات الاعرابية تحدد المعانى فى اذهنان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو ان تكون حركات يحتاج اليها فى الكثير من الاحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ) ( ١٥٣ ) ،  
والذى يحدد معانى الفاعلية والمفعولية وغيرها امران :

اولهما - نظام الجملة العربية ، والموضع الخاص لكل من هذه المعانى اللغوية فى الجملة .

ثانيهما - ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تقوم على معرفة الصلة بين المتكلم والسامع ، ومعرفة السياق والظروف التى مهدت للكلام ورسمت وضعه الخاص ( ١٥٤ ) .

ولا يخلو هذا التوجه من شطط واسراف ومجاوزه ، فالاعتماد على نظام الجملة مميزا بين المعانى لو صح فى غير العربية فلا يصح معها ، فمن ذا الذى يزعم أن لاي من عناصر الجملة ، أساسيا كنان العنصر أو تكميليا موضعا لا يتجاوزه - الا فى ظروف خاصة - بتقديم أو بتأخير ، حتى يكون للموضع الخاص سلطان التفريق بين المعانى ، ولقد عرفنا أن مرونة الحطول فى المواقع من خصائص التراكيب العربية ، والمفرق بين المعانى هو الاعراب تقدم حامله أو تأخر .

( ١٥٢ ) من اسرار اللغة ص ١٩٧ .

( ١٥٣ ) نفسه ص ١٥٨ ، وهذا رأى قطرب عينه .

( ١٥٤ ) انظر : نحو وعى لغوى ص ٧١ .

يقول : ( من اللغات ما تتخذ من جملتها ( حجرات ) تسكن فى كل منا حالة من حالات النحو ، ففيها للفاعل موضع ، وللفاعل آخر ، وللمفعول موضع ثالث ، وهكذا ) ( ١٥٥ ) .

والعربية لا تعرف هذه النمطية الجامدة التى لا تتغير حتى يكون فى مواقع أجزائها دلالة وظيفتها وهذه خصيصة فى الاساليب رصد لها النحاة ، وضبطوا لها فى تقديم وتأخير ، وقد مر نماذج كان الحكم فى كشف الدلالة فيها الاعراب ، اذ تجاوزت كلماتها مواطنها الاصلية حتى قال فك معقبا : ( فمثل هذه الكلمات فى هذه الآيات ٠٠٠ لا يمكن أن يكون الا فى لغة لا يزال الاعراب فيها حيا صحيحا ) ( ١٥٦ ) . وقد تاكد استعمالا عدم القرار على موطن واحد للمفردات فى التراكيب فسحة للمتكلم تعد من سمات العربية ، بل من اروع صفاتها ، وأكثرها فائدة فى طواعية اللغة للناظم والشاعر ، وفى طواعية الالفاظ للحالات النفسية التى تستدعى فى كثير من الاحيان نظاما خاصا لا تساعد عليه اللغة ذات الحجرات الثابتة ( ١٥٧ ) .

وليست الظروف والملابسات بأسعد حظا فى الكشف عن المعانى من ( نظام الجملة ) ، فما اشقه من طريق وأوعره ، فالمدارك متباينة ، وقد يكون بين المتكلم والمخاطب عهد واختلاف بيئية ، فأى ظروف ترشد ، أو ملابسات تدل ؟

وليس أبعد من كون الاعراب قصة مختلفة وضعها النحويون بمهارة ، واحكام ، فذلك ما لا يعين على تقبله واقع من لغة أو تاريخ :

- فالعربية نطق العرب بها من أول الأمر معربة ، قال الزجاج :

( ١٥٥ ) من أسرار اللغة ص ٢٨٢ .

( ١٥٦ ) العربية / فاره ص ١٥ وقد تقدم .

( ١٥٧ ) انظر : نحو وعى لغوى ص ٨٩ .

( وهكذا نطقت به فى أول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم  
أعربته ) ( ١٥٨ ) .

- وأن القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب دليل على  
وجود الاعراب .

- ما ثبت أن المخالفة الاعرابية فى الصدر الاول كانت أمرا مستهجنا  
منكرا ، لا يحمل عربى عليه وانظر : حكى الكسائى أنه قال لغلام  
بالبادية : ( من خلقك ؟ ) باسكان القاف فلم يدر ما يقول ولم يجبه ،  
فرد عليه السؤال فقال الغلام - لعلك تريد من خلقك ؟ - أى بفتح  
القاف ( ١٥٩ ) . وغيره كثير ، كما حفلت كتب التاريخ عنهم بما يؤكد  
قيمة الحركة الاعرابية فى الكشف عن الدلالة ، وهو كذلك موفور ،  
ومن طريق ما روى عن عبد الملك بن مروان وقد أخذ رجلا كان يرى رأى  
الخوارج فقال له : ألسن القائل :

ومنا سويد والبطين وقعب  
ومنا أمير المؤمنين شبيب

فقال له الخارجى : انما قلت : ( أمير المؤمنين ) - أى يا أمير  
المؤمنين - فأمر بتخية سبيله ( ١٦٠ ) .

وقد استقر - من بعد - أن الاعراب فى العربية ليس ترفا وزخرفا ،  
بل هو ضرورة دلالة ، وتركه هدم للغة ، وقيد لطلاقتها ، واخلال بابانيتها ،  
وكم من تراكيب لا يفصح عن دخالها الا الاعراب ، وهو الوسيلة الناجعة  
التي تعين الوظائف النحوية للالفاظ فى الجمل ، وأن حركاته ضرب  
من الايجاز لا نظير له فى اللغة ، وبالاعراب يتحرر المتكلم من القوالب  
الثابتة التي تقيد الدلالة ، ويتسع له مجال القول بتقديم أو تأخير دون  
حرج اعتمادا على الروايد الدالة على مراده من حركات الاعراب ، وقد

---

• (١٥٨) الايضاح ص ٦٨

• (١٥٩) انظر : البيان والتبيين ١/١٦٣ - ١٦٤ .

• (١٦٠) مجلة كلية اللغة - الرياض / عضيمة ص ٨١ ع ٦ سنة

١٣٩٦ هـ ، معجم الادباء ١٣/١٧٧ ، وانظر : الاتباه - ترجمة الكسائى .

سبق القول ان الشعر بدون اعراب كلماته تختل أوزانه ، وتضطرب ، أو لا يكون شعرا (١٦١) .

فاستشكل الاعراب ، أو دعوى صعوبة النحو لقيامه على الاعراب ، دعوى لا نبرىء ساحتها ، والهدف من ورائها عربية لا اعراب فيها .

ويروق لى قول فك : ( لقد تكفلت القواعد التى وضعها النحاة العرب فى جهد لا يعرف الكلل ، وتضحية جديرة بالاعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها فى جميع مظاهرها من خاصية الاصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعانى المفردات على صورة محيطية شاملة ، بحيث بلغت القواعد الاساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة المستزيد ، ولا تزال القواعد الاساسية المذكورة تعد اللغة العربية لغة متصرفة بمعنى الكلمة ، محافظة على نهايات الاعراب ، والتصرفات المختلفة . . . وقد صار الاعراب هو الفارق الذى يميز عند المثقفين العرب بين العربية الفصحى ، وجميع القوالب والاساليب المولدة حتى اللهجات الدارجة واللغات العامية ) (١٦٢) .

### اشكالية الحذف والتقدير

كان من اعنف ما استشكل على النحو ظاهرة الحذف والتقدير فيه ، بموجب عامل ، أو مقتضى مثالية أسلوب تلتبس عناصره . وهذه اشكالية ليست بالجديدة على الدرس النحوى ، فلها جذور ممتدة ، صادفناها عند قبيل من قديم ، ثم خلف خلف النحو عليها ، وسهل على كثيرهم المجاهرة بها ، والتريص بالنحو استصعابا لما فيه من الحذوف والتقديرات ، وربطوا هذه بنظرية ( العامل ) تلك التى أسس عليها النحو العربى ،

---

(١٦١) انظر : فقه اللغة / وافي ص ١٣٠ ، واللغة العربية ص ٤٩ ، وما بعدها ، وقضايا ص ٩٧ ، ونحو وعى لغوى ص ٦٢ وما بعدها .

(١٦٢) العربية / فك ص ١٤ .

وكانت كذلك أهم اشكالية سددها الوصفيون للنحو على ما يأتي .

والحذف والتقدير من أوضح ملامح المنهج ، وأفسح سبيله فى التفسير والتأويل ، وقد أولاه النحاة همه من جهودهم بالغة ، فهما لسنن العرب فى كلامها ، يقول سيبويه : ( ٠٠ وما حذف فى الكلام لكثرة استعمالهم كثير ) ( ١٦٣ ) ، : ( ويحذفون فيما كثر فى كلامهم ، لانهم الى تخفف ما أكثروا استعماله أحوج ) ( ١٦٤ ) ، : ( ٠٠ حيث كثر الحذف فى كلامهم ) ( ١٦٥ ) .

وقد ضبط النحاة للحذف ، فأحكموا الضبط ، بل جعله ابن جنى من ( شجاعة العربية ) ( ١٦٦ ) ، قال : ( قد حذفتم العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شئ من ذلك الا عن دليل عليه ، والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته ) . ويضبط أبو الفتح تقسيمات كل أولئك ، ومظان الحذف معها ، جملة ، أو مفردا : أسما ، أو فعلا ، أو حرفا ، وسواء أكان الاسم مبتدأ ، أم خبرا ، أم مضافا ، أم غيرها ، والفعل كذلك مع فاعله أو وحده ، والحرف الزائد على الكلمة لمعنى ، أو ما هو من الكلمة نفسها ( ١٦٧ ) ، كل ذلك معترف به ومباح ما وجد عليه دليل ، ويقول السهيلي : ( جميع ما يعترى اللفظ من زيادة فيه أو حذف فانما هو بحسب ما يكون فى المعنى ، اللهم الا أن بكثير استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفا على اللسان ، لكثرة دورها فيه ، ولعلمت المخاطب بمعناها ) ( ١٦٨ ) .

وقضية الحذف والتقدير موجودة يوم وجد النحو ، وقد فقهه

• (١٦٣) الكتاب ١٣٠/٢

• (١٦٤) نفسه ١٢٩/٢

• (١٦٥) نفسه ٤٠٥/٤

• (١٦٦) الخصائص ٣٦٠/٣

• (١٦٧) انظر : السابق ٣٦٠/٣ - ٣٨١

• (١٦٨) نتائج الفكر ص ٩٩ - ١٠٠

النحويون طبيعتها ، وان اختلف المنهج تطبيقا حسب مقاييس كـنـل  
 وأدواته ، فالكوفيون تخففوا - الى حد - من التزام التقدير في التركيب ،  
 فأجروه على مقتضى ظاهرة ، أو شكله ، فهم أقرب الى المنهج الشكلي ،  
 أى : وصف النص حسب مقوماته الشكلية ، فالمدرسة الكوفية - الى  
 درجة - ( مدرسة وصفية ) ، وانظر تحليلهم بلا تقدير : اضافة الشيء الى  
 نفسه . اذ اختلف المتضايقان لفظا من نحو قوله - سبحانه - : ( حق  
 اليقين ) ( ١٦٩ ) ، و ( لدار الآخرة خير ) ( ١٧٠ ) ، ومباشرة الشرط  
 الاسماء : ( وان أحد من المشركين استجارك ) ( ١٧١ ) . ( اذ السماء  
 انشقت ) ( ١٧٢ ) ، ودخول ( من ) على الزمان : ( من أول يوم ) ( ١٧٣ ) ،  
 والنصب بالحروف ( الفاء ، والواو ، وأو ) للمضارع دون تقدير ( أن ) .

والبصريون يقدرون محذوفا في كل ذلك بحسبه . على ما هو  
 معروف ، وامتناول ( ١٧٤ ) ، وهذا المحنا اليه سابقا . وأيما ما كان الأمر ،  
 واختلف توجه كلتا المدرستين فأساس الحذف والتقدير معترف به ، ومقر  
 من منهج الجميع . وان انبرى بعض النحاة وتربصوا لمنهج التقدير في  
 النحو .

- يرى المبرد في قوله - سبحانه - : ( ثم بدا لهم من بعد ما رأوا  
 الآيات ليسجننه ) ( ١٧٥ ) أن فاعل ( بدا ) مصدر مقدر أى : بدا لهم  
 بدو ، ولكن حذف ( بدو ) من الكلام ، لان ( بدا ) يدل عليه ،  
 فيعترضه ابن ولاد بقوله : ( ليس الأمر كذلك ، لان ( ليسجننه ) جملة في  
 موضع الفاعل ، وأما قوله : ( انه يضم فيه ( البدو ) فانا انما يضم

( ١٦٩ ) الواقعة : ٩٥ .

( ١٧٠ ) النحل : ٣٠ .

( ١٧١ ) التوبة : ٦ .

( ١٧٢ ) الانشقاق : ١ .

( ١٧٣ ) التوبة : ١٠٨ .

( ١٧٤ ) انظر : - مثلا - الارتشاف ٤٤١/٢ ، ٥٠٦ .

( ١٧٥ ) يوسف : ٣٥ .



إذا كان الكلام محتاجا الى الاضمار ناقضا عن التمام ، فأما إذا كان الكلام تاما مفيدا فلا حاجة بنا الى الاضمار ( ١٧٦ ) .

وهذا مسلک من ابن ولاد لا نفهم منه القطع بالتوقف دون المنهج الا على رؤية يراها صاحبها اعتدالا ، وان عدها بعض الدارسين من أولى دعاوى لالغاء الحذف والتقدير ( ١٧٧ ) ، وسنعرض له قريبا .

وأبو العلاء يقف عند مذهب سيبويه فى قول عدى بن زيد :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأى حال تصير ؟

وتخريجه ( أنت ) على الفاعلية لفعل مضمر يفسره المذكور بعده ( ١٧٨ ) ، ( فيقول المعرى موجهها الخطاب لعدى : وأنا أستبعد هذا المذهب ، ولا أظنك أردته ) ( ١٧٩ ) .

وهذا شىء عرفناه لأبى العلاء فى ( رسالة الغفران ) ، ومن العجلة حمله على مذهب له ، فهو على مذهب الناس - على ما سترى قريبا - وان زعمه الدارسين ( ١٨٠ ) مذهباً له ، ودعوة .

وربما كان ابن مضاء أسمع صوتا فى هذا المضمار ، وأبلغ دعوة ، وأكثر استهواء لأولئك الذين حملوا على النحو والنحاة ، وترداها كل من انتفض لينشئ نحوا ، أو يضيف حلولا .

يقول ابن مضاء : ( .. وهذه المضمرات التى لا يجوز اظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة فى اللفظ ، موجودة معانيها فى نفس القائل ، أو تكون معدومة فى النفس كما أن الالفاظ الدالة عليها معدومة

---

( ١٧٦ ) أحمد مختار عمر / مجلة الازهر م ٣٨ سنة ١٩٦٧ / ٥١٧ .

( ١٧٧ ) السابق .

( ١٧٨ ) الكتاب ١ / ١٤١ .

( ١٧٩ ) أحمد عمر / الاسبق ( نفسه ) .

( ١٨٠ ) نفسه .

فى اللفظ : فان كان لا وجود لها فى النفس ، ولا للالفاظ الدالة عليها وجود فى القول فما الذى ينصب - اذن - وما الذى يضرر ؟ ونسبة العمل الى معدوم على الاطلاق محال .

فان قيل : ان معانى هذه الالفاظ المحذوفة موجودة فى نفس القائل ، وان الكلام بها يتم ، وانها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالالفاظ ، الا أنها حذفت الالفاظ الدالة عليها ايجازا ، كما حذفت ما يجوز اظهاره ايجازا لزم أن يكون الكلام ناقصا ، والا يتم الا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا فى كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل الا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظى وقد فرغ من ابطال هذا الظن بيقين ( ١٨١ ) .

ومن الناس من فهموا الاشارات من هؤلاء الثلاثة على غير ما قصدوا ، وأمعنوا فى تحميلهم الدعوة الى الانعتاق من هذا المنهج ( ١٨٢ ) ، والقول على خلاف ما فهموا وقرروا .

● اما ابن ولاد فهو على محجة الناس - وان تحفظ فى كلفة التقدير ان لم يكن اليه حاجة - فينقل عنه ابن مضاء قوله انتصارا لسبيويه : ( واحتج أبو العباس أحمد بن ولاد . . . لسبيويه بأن قال : انما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل ، وينصب باضمار فعل اذا كان الفعل خبرا عنه ، أى : يرتفع بالابتداء كقولك : ( ازيدا ضربته ؟ ) . لو رفعته بالابتداء لكان ( ضربته ) خبرا له ، وكذلك : ( ازيد قام ) ؟ لو رفع ( زيد ) بالابتداء لكان ( قام ) خبرا له ) ( ١٨٣ ) .

فالقول بالاعمال للفعل مضمرا محذوفا مقدرا لا يعوزه الافصاح والكشف عن مذهب الرجل ومن كلامه .

( ١٨١ ) الرد على النحاة ص ٧٣ ( البنا ) .

( ٨٢ ) انظر : الاسبق .

( ١٨٣ ) مجلة الازهر م ٣٨ ص ٥١٩ / ١٩٦٧ م .

● وأما أبو العلاء فليس من السهل أن نحمله مذهبا في الغناء الحذف والتقدير - على ما يذهب اليه بعض الدارسين - تلمسا لجذور ممتدة لهذه الدعوة التي يدعون اليها أو يحملونها ، وإن ما ورد عنه من مثل ما سبق عن الميسور حملة على الاقتصاد في التقديرات ، ولا يبعد أن يحمل على أسترواح أديب .

أما الرجل - وقد بلوناه الشاعر العالم ، ، أو العالم الشاعر - فهو على درب القوم في نحوه ، وصرفه وتناوله ومعالجته ، وانظر شيئا من كلامه في تعليقاته على شعر أبي الوليد البحتري :

يقول البحتري :

فلا بد من نجران تثليث ان ناوا وان قريبا شيئا فنجران لعلعا

يقول أبو العلاء : ( نجران لعلع ) يجوز فيها الرفع والنصب : الرفع على تقدير مبتدأ ، والنصب على اضمار فعل ( ١٨٤ ) .

ويقول البحتري :

يا يوسف بن أبي سعيد للتي يدعى ابوك لها وفيها فاسمع

ويقول أبو العلاء : ( المعنى : ( أدعوك للتي ) ، وحسن اضمار ( أدعوك ) لان قوله : ( يا يوسف بن أبي سعيد ) دعاء ، هذا أحسن ما اضمر ، وقد يجوز أن يضمير غيره من الافعال ، ويقوى أن المضممر ( أدعوك ) قوله في القافية : ( فاسمع ) ( ١٨٥ ) .

ويقول أبو الوليد :

إذا ما طراز الشعر وافاه جاءنا غريب طراز السوس سبط الرقارف

( ١٨٤ ) عبث الوليد ص ١٣٤

( ١٨٥ ) السابق ص ١٣٦

( ١٨٥ ) السابق ص ١٣٦

فيقول أبو العلاء : ( يجوز أن يجعل ( غريب طراز السوس ) نكرة ،  
كأنه وصف لشيء محذوف ) ( ١٨٦ ) .

ويقول أبو الوليد - أيضا - :  
ان الخليفة ليس يرقب بالذى طالبت الا أن تقول وتفعل

فيقول أبو العلاء معلقا : ( فى الاصل : ( طالبت ) وهو أصح ،  
وفى الحاشية ( كاتب ) وهو يجوز ، لان ( الذى ) قد يجعل مع الفعل  
بمنزلة المصدر ، كما قال : ( وخضتم كالذى خاضوا ) ( ١٨٧ ) ، أى :  
كخوضهم ، ويجوز أن يكون المعنى على اضرار ( فيه ) ، كأنه قال :  
( بالذى كاتب فيه ) ، وعلى هذا تحمل هذه الآية : ( واتقوا يوما  
لا تجزى نفس عن نفس شيئا ) ( ١٨٨ ) . المعنى : لا تجزى فيه ، وهذا  
مذهب سيبويه وكان غيره . يذهب الى أن المحذوف الهاء ، كأنه قال :  
لا تجزيه نفس عن نفس شيئا ، وجعل ( اليوم ) مفعولا على السعة  
كما قال :

ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النihal نوافله

أراد : شهدنا فيه ، وكان بعضهم يحتج « له » ، لان الهاء أولى  
بانك تقول : ( الذى مررت به أخوك ) ، فلا يجوز حذف ( به ) ، وتقول :  
( الذى ضربت فلان ) ، فيجوز حذف الهاء ( ١٨٩ ) .

وهذا كلام أبى العلاء ، وهو كلام نحويين على درجة واعية من  
التخصص ، يفيء الى المدرسة التليدة فى الفكر النحوى ، كما يصدر  
عنها ، ويقوله كما تقول بالحذف والتقدير ، أفيسهل من بعد ذلك أن

( ١٨٦ ) نفسه ص ١٤٥ .

( ١٨٧ ) التوبة : ٦٩ .

( ١٨٨ ) البقرة : ١٢٣ .

( ١٨٩ ) عبث الوليد ص ١٩٠ - ١٩١ .

نشايح أو نقرر أن الرجل كان من أوائل الداعين الى الغاء التقديرات ،  
والتاويلات فى النحو ؟

● وأما ابن مضاء فعلى الرغم من أنه أشهر من رفع عقيرته بنحو  
قضيتنا فقد حمل كلامه كذلك فوق ما يحتمل ، وكان اشارته - فيما اشار  
به - كانت تصريحاً يجاز به الى ما لا يجاز اليه ، ويعبر به الى ما لا يخوله  
التصريح .

وانظر قول دارسه : ( . . . ) واذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند  
ابن مضاء على أبواب النحو العربى لاحظنا أنها تريحنا من ثلاثة أشياء ،  
وهى :

اضمار المعمولات ، وحذف العوامل ، وبيان محل الجمل والمفردات  
مبنية ، أو مقصورة ، أو منقوصة ( ١٩٠ ) .  
وهذا تعجل فى الاستنتاج ، أو تعميم لتصريح خاص ، فالرجل قسم  
المحذوفات الى ثلاثة :

- محذوف لا يتم الكلام الا به ، وقد حذف على عهدة علم المخاطب  
به ، كقولك لمن رأيت يعطى الناس : ( زيدا ) . أى : أعط زيدا ، فتحذفه  
وهو مراد ، وان ظهر تم الكلام به .

- ومحذوف لا حاجة للقول به ، كالمقدر فى الاشتغال من نحو :  
( الكتاب قرأته ) .

- ومضمر اذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل اظهاره ، كما فى  
الغدا : ( يا عبد الله ) ( ١٩١ ) .

( ١٩٠ ) مقدمة الرد على النحاة ص ٦١ ( ضيف ) .

( ١٩١ ) الرد على النحاة ص ٨٩ .

فهو يعترف بالقسم الاول حذفاً وتقديراً ، وبالثاني حذفاً ولا حاجة الى تقديره ، والثالث لا يرى فيه الحذف لا لفظاً ولا نية ، فكانه (النادى) منصوب من جهة المعنى لا غير ، ولا حذف ولا تقدير ، وهذا قول سبقه اليه الكوفيون ، وتبعهم ابن كيسان وابن الطراوة (١٩٢) .

ولسنا هنا بمعرض مناقشة هذه القضية موضوعاً ، فذلك امر مطروح ومتناول (١٩٣) ، وانما نناقشه أساساً من أسس التعبير اللغوى ، والتحليل النحوى ، كما نحاول الكشف عن درجته وميزانه ، وهل يمكن الاستغناء عنه ؟

لقد سبق القول : ان النحاة من قديم فهموا طبيعة التراكيب ، فقرروا الحذف عن وجوب ، أو عن جواز لحرف ، أو مفرد ، أو جملة ، أو حركة ، ولا يؤذن بشيء من ذلك على كل حال ما لم يتحقق عنصر الاستغناء عن المحذوف ، اقتصاداً واختصاراً ، واستناداً على علم المستعمل به ، وقد استنوا له شروطاً صارمة أهمها : وجود الدليل الحالى أو المقالى عليه ، وأن المقدر ينبغى تقييله - ما أمكن - لتقل مخالفة الاصل (١٩٤) .

ومن ضوابطهم : أن المحذوف لدليل كالثابت ، وأن ما كثر استعماله يتخفف من مؤنثه باختزاله ، وهو وان حذف فى اللفظ فمراعاته ذهنياً أمر تقتضيه الاصول ، وقد قدمنا بما يرثى الى هذا .

وان يكن الحذف - اذن - من سمات العربية ، ودلالاتها فالتناول النحوى له أمر تدعو اليه طبيعة فقه العربية ، ومتهاج اساليبها ، وليس كل مستشكل يتخفف منه بتركه وهجره ، وان الاساليب - أو أكثرها

---

(١٩٢) انظر : ابن الطراوة النحوى ص ١٥٥ ، والانصاف م ٤٥

ص ٣٢٣ ، وجواهر الادب ص ٣٦٠ .

(١٩٣) انظر : السابق ، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٦٦٩

(رسالة) .

(١٩٤) المغنى ١٥٦/٢ - وما بعدها .

التي يقضى النحاة فيها بالحذف والتقدير تختل دلالتها ان لم يلحظ فيها ذلك المحذوف المقدر ، وان اختلفت الدلالة فوظيفة اللغة مطرحة مهدرة .

فالقول بالمحذوف المقدر ليس ترغفا من الميسور اغفاله ، وانما هو مقتضى اللغة فقها وتحليلا ، والا فكيف تفهم نحو التراكيب التالية الا على حذف .

يقول سبحانه : ( وما منا الا له مقام معلوم ) ( ١٩٥ ) ، ( واشربوا في قلوبهم العجل ) ( ١٩٦ ) . ( والى مدين اخاهم شعيبا ) ( ١٩٧ ) ، ( ناقة الله وسقياها ) ( ١٩٨ ) . ( ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن : الله ) ( ١٩٩ ) . ( لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ) ( ٢٠٠ ) . ويقول عبيد بن الأبرص :

نحن الاني فاجمع جموعك ثم وجههم الينا

فهى على حذف الموصوف ، والمضاف ، والفعل ، والمعطوف فى الآية الاخيرة : ( اى : ومن أنفق بعده ، لان الاستواء لا يكون الا بين شيئين ) ، والبيت على حذف ( عرفوا بالشجاعة ) - صلة الموصول ، وذلك واضح ويقول العرب : ( افعل هذا اما لا ) . بحذف ( كان مع ركنى الجملة ، والتعويض بـ ( ما ) ، و ( لا ) نافية للخبر ( ٢٠١ ) قال سيبويه : ( ... ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم اياه فى الكلام ، كما حذف الكلام من ( اما لا ) زعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا :

• (١٩٥) الصافات : ١٦٤ .

• (١٩٦) البقرة : ٩٣ .

• (١٩٧) هود : ٨٤ .

• (١٩٨) الشمس : ١٣٠ .

• (١٩٩) الزمر : ٣٨ .

(٢٠٠)

• (٢٠١) انظر : الاشمونى ٢٤٥/٢ ( حاشية الصبان ) .

( ان كنت لا تفعل غيره - ) . . . ولكنهم حذفوه لكثرتة فى الكلام ( ٢٠٢ ) .  
وذلك كثير لا يحصر .

والاعتقاد فى الحذف هو مقتضى بناء الاساليب ، فان أمكن عدم  
القول به فهو الاولى ، اذ الجزء اليه ضرورة تقدر بقدرها ، يقول  
ابن هشام : ( اما : ) ( انتم اعلم أم الله ) ( ٢٠٣ ) . فلا حاجة الى دعوى  
الحذف - كما قيل - لصحة كون ( اعلم ) خبرا عنهما ( ٢٠٤ ) .

وليس الحذف من سمة صناعة التراكيب وحسب ، بل هو كذلك من  
منهاج العربية خطأ ، اذ يحذف ما يشيع استعماله تخفيفا ، وأنسا بالعلم  
به ، يقول ابن درستويه : ( اعلم أن أكثر ما يحذف من الكتاب ( الكتابة )  
الحروف المكررة ، كراهية اجتماع الاشباه فى الخط ، كما يدغمون  
المضاعف فى اللفظ استثقالا للتضعيف ، أو خروف المد لاعتلالها وثقلها . . .  
مع كثرتها فى الكلام . . . فيستخف بحذفها من الكتاب كما يفعل ذلك فى  
اللفظ ، وأكثر حروف اللين حذف الألف ، لضعفها فانها أكثر من غيرها  
فى الكلام ) ( ٢٠٥ ) .

هذا شأن العربية ، ومسلك النحويين من أساليبها فقها ، وتفسيرا  
وتوظيفيا ، أما الائتناس بمثل منهج ابن مضاء - فى بعض مناحيه - ،  
أو منهج الشكليين الوظيفيين فى البحث النحوى فهو أمر لا يبرأ من  
مخاطرة ، أو مجازفة ، فابن مضاء ( عملت على تكوين مذهبه فى  
النحو عوامل دينية خاصة ، ووجد فى ظروف خاصة - أيضا - أوصدت  
أمامه الباب الذى ينفذ منه الى تفهيم اللغة ، وقوانينها ، فان هناك عوامل  
لغوية من تطور ، ودوران فى الاستعمال ، وتأثيرات لفظية يدعو اليها  
وضع الصوت الى جانب الصوت ، والكلمة الى جانب الكلمة ، وأنه لا ضير

٠ (٢٠٢) الكتاب ٢/ ١٢٩

٠ (٢٠٣) البقرة : ١٤٠

٠ (٢٠٤) المغنى ٢/ ١٦٨

٠ (٢٠٥) كتاب الكتاب ص ٦٤



على اللغة من التأويلات والتقديرات التي تبني على أساس من فقه اللغة ، وشعور بالحس اللغوي عند أصحاب اللغة أنفسهم ، ولا شك أن دوران جملة أو عبارة الألسنة كثيرا ما ينحو بالجملة الى الاختصار الممكن الذي لا يخل بالمعنى ، أو الى حذف بعض أجزائها التي تغني عنها القرائن القولية ، أو الحالية .

فتقدير الدارس وتأويله مستأنسا بفهم الأساليب ، أو مدركا للقرائن التي تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة ، لا ينفيه البحث اللغوي ، لأن اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صورته وتواليها ، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جملة ، أو عبارة فانما يؤول استئناسا بما تفهمه من مدلول الجملة ( ٢٠٦ ) .

وإذ يتقرر هذا بمعايير الدرس النحوي ، وتوجيه الحلول بمقتضى فقه اللغة ، وأعرافها ومناهج بحثها ، فالقول ذاته يجاب على منهج المدرسة الحديثة الشكلية الوصفية ، تلك التي لم تتوقف عن توجيه النقد الى النحو ( التقليدي ) لهذه القضية بعينها ، فيذكرون أن ( أهم صفة للنحو الحديث أنه يستبعد كثيرا من الأصول الفلسفية القديمة ، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير :

أن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي أو صوري ، أنه ينظر الى الصورة اللفظية المختلفة ، تعرضها لغة من اللغات ، ثم يصنفها على أسس معينة ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا ، وهو ( وظيفي ) ، لأنه يقوم كذلك على ادراك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة ( ٢٠٧ ) .

هذا ما يقرره ( الوصفيون ) حيال قضية التقدير ، نقدا ورفضاً ،

( ٢٠٦ ) مدرسة الكوفة ص ٢٦٨ .

( ٢٠٧ ) علم اللغة - السعران - ص ٢٠٧ .

وقد يغنف نقدهم في تناولها ، والتربص لها ، على أن هذه القضية قد عادت لتكون شيئا مؤكدا في التحليل النحوي عند ( التحويليين ) ، فما يسمّى افتراضات أو تقديرات تحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة انسانية ، ومن ثم كان النظر في المعنى ملازما لهم عند النظر في الاشكال والتراكيب ( ٢٠٨ ) .

والمنهج الوصفي الشكلي ، أو البنائي غمز بقصوره عن الوفاء بما تتطلبه اللغة ومشكلاتها ، إذ أنه يدرس ( المستوى السطحي للكلام ، ولا يغوص في المستوى العمقى ، ولا يراعى وجود التحويل وهذا المنهج الوصفي التصنيفي لا يفي بالهدف العلمى للدراسة الألسنية ، ذلك أن هذه الدراسة لا تنحصر بدرس المعطيات لذاتها ، بل تتطلب درسها من حيث أنها تحتوى على مبادئ تنظيم قواعد ضمنية لا يتيسر اكتشافه عبر عملية المعطيات الظاهرة ) وهذه الوصفية ( وقد بلغت في الواقع حدود قدراتها من حيث هي منهجية وصفية ، وثمة قضايا ، ومشكلات لغوية عديدة بقيت دون أن تستطيع معالجتها بصورة وافية ، لا بد والحالة هذه من اعتماد المبادئ ( التفسيرية ) للتوصل الى آلية اللغة ، وارتباطها بالفكر الانسانى .

وإذا كان الدرس في النحو العربى يؤكد الصلة دائما بين شكل التركيب وداخله التقديرى بمقتضى مثالية الصياغة ، فذلك عينه ما يقرره التحويليون من تأكيد الصلات بين بنية السطح ، وبنية العمق استهدافا للدلالة ، وتحرير وظيفة اللغة ، وهم يؤسسون على ضرورة العودة الى المسائل التى أثيرت قديما ، واعادة اكتشافها ، وتبنى منطلقاتها العقلانية ومن مفارزها النظر في داخل التركيب ، أو البنية العميقة ، وهذه البنية ( وان لم تكن ظاهرة في الكلام أساسية لفهمه ، وعطائه التفسير الدلالى ، ومما لا شك فيه أن هذه البنية ضمنية ، وتتمثل في ذهن المتكلم والمستمع ، فهى حقيقة عقلية قائمة يعكسها التتابع الكلامى

المنطوق الذى يكون ( البنية السطحية ) ، من هنا ترتبط البنية العميقة بالدلالات اللغوية ، أى أنها تحدد التفسير الدلالى للجمل ، فى حين ترتبط البنية السطحية بالاصوات اللغوية المتتابعة ، وتحدد التفسير الصوتى للجمل ( ٢٠٩ ) .

فالتحويل عملية ، أو عمليات ذهنية تقرن بين البنى العميقة ، والبنى السطحية للجمل . وقد تكشف أن ما تسجله المدرسة التحويلية التى تعد فى عصرنا صاحبة أكثر النظريات الألسنية انتشارا ( ٢١٠ ) عند الغربيين ، وتقرره فى نظرياتها اليوم قد توصل اليه الدرس النحوى من زمن سحيق ، وذلك تقرير على يقظة المنهج ، واستوائه .

ولم يبق الا أن نؤكد أن ظاهرة الحذف والتقدير ، وهى من أهم سمات النحو العربى ، وان عارضها الوصفيون وعادت من أكد مقررات التحويليين ليست مقصورة على العربية ، بل هى ظاهرة ( مشتركة فى اللغات الانسانية حين يميل المتكلم الى حذف العناصر المكررة ، أو التى يمكن فهمها من السياق ، والطريقة التى يقدمها المنهج التحويلى فى تفسير ظاهرة الحذف هى التى قدمها النحو العربى ) ( ٢١١ ) .

### اشكالية الخلاف النحوى

وبقى ما يمس الموضوع بطرف لاصق ، اذ كان من آثار منهج التناول النحوى ، ثم عاد من تبعاته التى نفذ اليه منها كثيرا اذ من اشكاليات النحو التى فتحت الطريق للانتقادات اليه ما يحفل به من خلاقات ، وتعدد فى رأى وانشعاب فى المسالك والمناحى مما أثقل ، وكلف الطامحين اليه الشقة والعنت وهموم الطريق .

ويرجعون فى أسباب ذلك الى ( التعليل ) ، فالتعليل ،

( ٢٠٩ ) انظر : الألسنية ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

( ٢١٠ ) انظر السابق ص ٢٦١ .

( ٢١١ ) النحو العربى ص ١٤٩ .

والتجريد (\*) مسئول عن الخلاف ، اذ التجريد يفتح الباب واسعا أمام وجهات النظر التي تتعدد ، وتتعارض ، أو تتباين ، حيث لا تستند الى واقع محدد .

وقد يرجعون أساس ذلك الى تعدد المصدر اللغوي ، أو الانموذج الذي اعتمده النحويون أساسا في صوغ النظرية والتفعيد ، فاعتمدوا اللهجات العربية بجانب لهجة قريش كتميم ، وطى ، وغيرهما (٢١٢) وهذه مسئولة عن جزء كبير من الخلاف النحوي . ( ولو اقتصرنا على لهجة قريش وحدها لتأسيس قواعدهم ، وبناء قوانينهم لخلصوا النحو - على الأقل - من شوائب الخلافات الكثيرة ، وآثار الجدل العنيف التي طغت فيما بعد على المادة النحوية نفسها ، فضاعت هذه المادة الاصلية في زحمة المناقشات ) (٢١٣) . وهذه الخلافات ، والمناقشات أبعدته عن مفهوم الدرس النحوي كما هو ثابت في اللغات الأخرى ) (٢١٤) .

حتى قيل : ( ان نحاة العربية أساءوا الى الدرس النحوي ، وعوضوه بما تعرضوا له من خلافات ) (٢١٥) ، والنحو ( أصبح ميدانا لخلافات عديدة ، ومناقشات لا طائل تحتها ، وأخذ يدور حول نظريات فلسفية لا صلة لها بالتعبير اللغوي ووظيفته ) (٢١٦) .

ومع عدنا الخلاف النحو اشكالية من اشكالياته . فلا يحسن أن يؤسس كثيرا على نحو هذه الحملات ، فقد تكون على مرحلة من ساحة النقد النزيه ، ومرجعها - فيما نظن - المقارنة غير المأمونه للنحو العربي بغيره من أنحاء اللغات الأخرى ، ومن المسلم أن ( الدراسة ينبغي

---

(\*) يعني به : قطع التعلقات الظاهرة .

(٢١٢) انظر : المنطلقات التأسيسية ص ٩٣ .

(٢١٣) دراسات في اللغة والنحو ص ٧٧ .

(٢١٤) السابق ( نفسه ) .

(٢١٥) المنطلقات ( نفسه ) .

(٢١٦) دراسات ( ص ٧٦ ) .

أن تكون من واقع اللغة نفسها . . وعلى الباحث أن يدرك أن لكل لغة أقماسها الخاصة ، ولها تراكيبها المتميزة ( ٢١٧ ) .  
ولا ضير - بداية - على النحو أن تختلف فيه وجهات النظر ، فالاختلاف نتيجة اجتهاد تؤمنه طلاقة الفكر ، وان الجمود على القوالب كسل لا يرجى من ورائه ثمرة .

ولقد نعلم أن النحو - على ما يروج الوصفيون - وصف لظاهرة الأداء اللغوي ، فهو يفسر لقانون هذه الظاهرة ، ويستنبط القواعد الحاكمة ، أو يدرك حلول الاصلاح ، أو التقويم ، وطبعى أن يختلف التفسير باختلاف ما يهيا له من أدوات ، ومشارب وثقافات . ( ولما كان اللغوى أو النحوى واصفا محللا دارسا لشيء منظم بطبعه ، جاز أن يختلف تقرير هذا الوصف ، والدرس والتحليل من عالم الى عالم ، حسب الاسس التى يقيم عليها كل درسه ، والمناهج التى يتبعها والوسائل التى يصطنعها ) ( ٢١٨ ) . ولقد مر بنا من قريب أن كثيرا من نتائج التصور يفىء الى مشاعر خاصة ، وثقافة ذاتية ، أى التكوين النفسى والفكرى معا ، وأنه ان تقاربت المكونات الفكرية عادة بين النحاة ، فان المكونات النفسية تختلف باختلاف الامام بالمذلولات الحضارية للانسانية ، والاحساس بالقيم الحضارية للجنس ، والاحاطة بالخبرات السابقة . والمعاصرة ، ويترك كل ذلك أثره فى تصور الاهداف ، وما ينبى عليها ( من أحكام ) ( ٢١٩ ) .

وان هذه الاسس تنطبق على منهج التناول على أشهر مدرستين نحويتين . وما انشعب عنهما من منازع فالاساس الذى جندته كل مدرسة للتناول صقلته ، وهذبتة ، وتحكمت فيه عوامل تبعد ، أو تقرب عما اعتمدته الاخرى ، فكانت النتائج مختلفة حين اختلفت أدواتها ، وهذا

• ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩

( ٢١٧ )

( ٢١٧ ) النحو العربى ص ٣٦ .

( ٢١٨ ) علم اللغة - السعران ص ٤٤ .

( ٢١٩ ) انظر : ص ١٣ من البحث وتقويم الفكر النحوى ص ١٢٥ .

طبع لا ينكر ، بل ان الاتجاه اختلف بين عقول المدرسة الواحدة نظراً لما وهبة ، وأعد له كل فريق ، وانظر في البصرة تجد اتجاهها متشدداً في القياس والسماع عن العرب كما عند ابن ابي اسحاق ، وتلميذه عيسى بن عمر ، وكانا لا يتحرجان في تلحين من شهد لهم بالفصاحة كالنابغة ، والفرزدق ، لحن الاول الفرزدق في قوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال له : كان يجب أن تقول : مولى موال ( ٢٢٠ ) ، ولحن تلميذه عيسى النابغة في قوله :

فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

والوجه عنده أن يكون ( السم ناقعا ) ( ٢٢١ ) .

وثمة اتجاه متساهل في القياس معظم لما يرد عن العرب ، كعمرو ابن العلاء ، وتلميذه يونس بن حبيب . . . روى الأصمعي أنه سمع أعرابياً يقول : ( فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها ) ( ٢٢٢ ) ، وسأل فيها ابن العلاء : ( أتقول : جاءتته كتابي ) ، فقال : أليس بصحيفة ، فحمله على المعنى ، قال عنه يونس ( وكان أبو عمرو يسلم للعرب ، ولا يطعن عليها ) ( ٢٢٣ ) ، وقد اشتهر يونس بأن له قياساً في النحو ، ومذاهب ينفرد بها ( ٢٢٤ ) .

هذا في المدرسة الواحدة ، فما المتوقع حين تختلف المنازع والثقافات أو البيئات ، وما تختزن من حضارات ؟ ونضيف كذلك أن للتفاوت الزمني أثره الذي ينطبع على الذاكرة المتصورة ، المصورة ، مما يمفر عن تعدد

( ٢٢٠ ) أخبار النحويين ص ٣٢ .

( ٢٢١ ) السابق ص ٤١ .

( ٢٢٢ )

( ٢٢٣ ) أخبار النحويين ص ٣٥ .

( ٢٢٤ ) انظر : المدرسة البغدادية ص ٥٦ - ٥٧ .

الرؤى ، واختلاف الآراء حيال الشيء الواحد ، وقد قيض للنحو العربى أن يحيا ثقافات وبيئات ، وأحقابا متباينة : فى العراق والشام ، ومصر والاندلس ، وما وراء النهر . مذ نشأ حتى أمتد على مدى التاريخ الإسلامى . أو بعد ذلك يستبعد أو ينتقد فى اختلاف ؟

لقد فهمنا أن تعدد النماذج المقدمة فى البرأى تهيىء مجالا للتدبير ، والاختبار والاختيار دون التوقف عند فكر متفرد لا يتجاوز ، ولسنا ننكر وزن الخلاف فى نثرية اللغة ، والكشف عن أسرارها ، وتلمس وجهه الصواب للنصوص حتى النادر منها . وقد مر قريبا شىء من هذا ، وهو كثير ولا يخفى كذلك ما يعنى الخلاف فى غير النحو من قرارات ، وغيرها .

ان منهج الخلاف وحده انه : ( منازعة تجرى بين المتعارضين لتحقيق حق ، أو لابطال باطل ) ( ٢٢٥ ) .

فالغاية - اذن - نشدان الحقيقة ، وهى ضالة الباحث ، والمتعلم ، وقد عهدنا الخلاف فى ذاته أمرا له ميزانه فى حاسة الفكر الإسلامية ، فالمذاهب الإسلامية - مثلا - متعددة ، وبين أصحاب كل مذهب اختلاف فى التوجه ، بل كانى أحسب أن كل وجوه نشاط العقل الانسانى من سياسة ، وأدب ، وغيرهما لا تخلو من الاختلاف ، وذلك آية المثرأ والتجدد ، وما نطن شكوى أو اتهام وجه الى شىء منها لما فيه من اختلاف المذهب والقصد ، والنحو كذلك ليس فردا فى بابه ، وانما هو منعطف من هذا الفكر بهومومه وتبعاته .

ونؤكد ما قررنا بالتذكير أن الخلاف النحوى طبيعة عامة أدركها الدارسون فى بعض لغات الزمن القديم ، كما نسجل كذلك أن الطبيعية الخاصة للانموذج المعتمد من النحاة تقرر أن الخلاف بين النحاة العرب نتيجة طبيعية لهذا الانموذج اللغوى المعتمد كذلك .

● في العصر القديم أنشأ الاسكندر مدرستين تثقيفتين ، احدهما مدرسة الاسكندرية والاخرى مدرسة برجامون بآسيا الصغرى ، وكانت هاتان المدرستان أشهر ما أسس الاسكندر توجيها للثقافة ، وعرفت كلتاهما الدرس اللغوى ، وقدمتا فيه انتاجا ظل يؤثر على النحو التقليدى فى أوربا قرونا طويلة ، ومع البعد المكانى بين المدرستين كانت بينهما مناظرات ، ومسائل خلافية كثيرة ( على أن صورة الخلاف بين المدرستين لا ينبغى أن تغيب عن النظر ، ونحن نفكر فى الكوفة والبصرة اللتين كان الخلاف بينهما مشابها للخلاف بين ( برجامون ، والاسكندرية ) ( ٢٢٦ ) .

● واذا بحثنا فى الطبيعة الخاصة للانموذج العربى المعتمد ، والبيئة التى اعتمدت كذلك للدرس النحوى ألغينا فى خصوصيتهما بذور هذا الخلاف ، على غير ما لمس الدارسون فى أنحاء اللغات الاخرى مما يطمئن الى أن من التعجل المقارنة بين نحو العربية ، وأنحاء غيرها من اللغات ( والدراسة ينبغى أن تكون من واقع اللغة نفسها ) - على ما مر قريبا - ، فالمفارقة فى الانموذج والمنهج ثابتة ، والمقارنة معتسفة ، ولا تؤمن نتائجها ، لأمور :

- فالقائمون على النحو العربى اهتموا بجمع أشعار قبائل البادية على ما فيها من بعض سمات الاختلاف فى الاداء ، ونوادير التراكيب ، وكان من نتيجته احتضان الذاكرة النحوية لهجات متعددة معترفا بصحتها .

- والمنهج الذى اعتمده النحاة فى التعقيد والتقنين لم يترسّم أنموذجا أدائيا واحدا فى هذا التقنين ، بل اعتمد غير واحد ، وكان لهذه النماذج التى جمعها حضور - على اختلاف فى درجته - بين يدي هذا المنهج ، أو على مقربة من مخيلته .

- والمقنن النحوى كذلك كان بعيدا عن موطن ( الانموذج ) ، كما أن



هذا المقنن لم يكن فى بعض صوره عربيا صليبة ، فكان منه المسوالى ، وهؤلاء لهم طريقتهم فى التناول والتطبيق ، فاختلف الحقل النحوى فى العربية عنه فى اللغات الاخرى ، ومثلا يقرر علماء اللغات أنه :

- فى اليونانية . وجه اليونانيون همتهم الى أنقى لهجاتها ، وانتخبوها دون سواها أنموذجا يعتقدون به ، تلك اللهجة كانت سائدة فى جنوب اليونان حيث ( أثينا ) ، وهى حاضرة تركزت فيها أوجه النشاط المختلفة من أدب وفن وسياسة واقتصاد ، ولهذا سادت لهجتها اللهجات الاخرى ، فاعتمدها الدارسون نصا أنموذجيا دون غيرها ، كما كان الدارسون لها من البيئة نفسها .

- وفى اللاتينية سادت لهجة منطقة ( روما ) لظروف سياسية ، واجتماعية ، وجغرافية وثقافية ، فعدت هذه اللهجة أنموذجا للثقافة والادب والادارة ، والسياسة ، وكان لروما ما كان لاثينا حيا ل لهجة منطقتها ، فتوجهت عناية اللاتينيين لدراسة لهجة المنطقة التى يقيمون فيها بثبر أصواتها ، ومفرداتها وتراكيبها ( أى العناصر التى تتكون منها الدراسة النحوية ) .

وبذا نشأ النحو اليونانى . واللاتينى فى بيئة خاصة على أيدى علماء يقيمون فى البيئة نفسها ، أو فيما جاورها ، معتبرين اللهجة الأنموذج دون اعتبار باللهجات الأخرى ، وعلى هذا النمط سار منهج الدرس النحوى فى اللغات القديمة ( وبقي نفس المنهج فى معالمه وتطبيقه بالنسبة للغات الحديثة ) ( ٢٢٧ ) .

فهل تحقق مثل ذلك للدرس النحوى العربى ، حتى تتوارى أسباب الخلاف والاختلاف منه ؟

قلنا قريبا : ان الظروف الذاتية للأنموذج ، والنص ، ولتناول النص

الدراسات ص ٧٩

( ٢٢٧ )

جد بعيدة عما حدث في غير العربية ، أما في العربية فالبذور تحمل في نفسها أجنة الخلاف ، ولا مفتح قويا لامكانية وجوب الاقتناع بلغثة قريش أنموذجا ، والتجاوز عما عداها ، وبذا يختفى الخلاف ، أو تخفى حدته كثيرا من ساحة الدرس النحوى ( ٢٢٨ ) . ، والى ذلك مدخل تقدمت الاشارة اليه ، ويقويه :

- أن العرب لم يبقوا داخل جزيرتهم ، كما لم تبق ( مكة ) العاصمة السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية .

- وأن البيئة التى نشأ فيها النحو ليست بيئة الانموذج المعتمد ، ولا بيئة المتكلمين به ، على ما كان الحال فى بيئات اللغات الاخرى - على ما سبق قريبا - ، اذ هى بيئة جديدة بالنسبة للعرب ، وهذه البيئة قد تماوجت ، وتواكبت عليها اخلاط من اجناس مختلفة ، وثقافات متباينة .

- وأنه لم يكن من السهل التعامل بلهجة قريش فقط بين جميع القبائل العربية ، وهم لا يقيمون فى البيئة الاصلية للقريشيين .

- وأن النحاة - كما قدمنا - لم يكن جميعهم عربا خلصا ، بو كان منهم غير عرب ، وهذه الفئة لم تضع فى اعتبارها لهجة واحدة - وهى لهجة - قريش تؤسس عليها ، فاتخذت من اللهجات التى وصلتها ميدانا للتطبيق عليه ( ٢٢٩ ) .

- على أن الاعتقاد بأن لهجة قريش هى اللغة المثالية قد ينظر اليه ، فيكشف عن تعارض بينه وبين كثير من المسلمات التى لا مشاحة فيها بين المشتغلين بالدراسات العربية ، وهذه اشار اليها احد

---

(٢٢٨) المنطلقات ص ١٣ - وما بعدها .

(٢٢٩) انظر الاسبق .

الباحثين ( ٢٣٠ ) ، بل قد ذهب إلى أن النحاة ( لم يقبلوا الأخذ عن قريش ) ، وهذه موضع نظر وبحث ، وانظرها مع قول الفارابي : ( كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ واسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها ابانة عما فى النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس ، وتميم ، وأسد ، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب ، وفى الاعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى مما كان يسكن اطراف بلادهم التى تجاوز سائر الأمم الذين حولهم ( ٢٣١ ) .

فتعدد المستوى اللغوى المعتمد ثابت بأسبابه ، وبذا يتكشف الفرق بين مسلك نحاة العربية - عربا وغير عرب - فى بيئتهم البعيدة عن موطن النموذج ، وبين نظرائهم مع اللغات الأخرى ( وكان من نتيجة ذلك وجود الخلافات العديدة بين النحاة فى تخريج النصوص اللغوية على هذه اللهجة ، أو تلك ، فشغلت حيزا غير قليل من كتب النحو ، وأصبح السير عليها سنة يأخذها الخلف عن السلف ( ٢٣٢ ) .

وبعد ففى العزم بقية لوقفه مع المحدثين حيال فرضية الحصول للاشكالية النحوية ، فان لم يعد اليوم عليها الوقت فالى مبحث لاحق - ان شاء الله .

وبالله التوفيق ،،،

( ٢٣٠ ) د . تيام حسان : الاصول من ٧٦ وما بعدها .

( ٢٣١ ) الاقتراح / فجال من ١٦٢ .

( ٢٣٢ ) الدراسات من ٨٤ .

## المصادر والمراجع

### - أئمة النخاة فى التاريخ

د . محمود غالى - جدة ١٣٧٦ هـ - ١٩٧٦ م .

### - الألسنية ( علم اللغة الحديث )

د . ميشال زكريا - ط ٢ - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

### - احياء النحو

ابراهيم مصطفى - القاهرة ١٩٣٧ م .

### - أخبار النحويين البصريين - للسيرافى

ت الزينى ، وخفاجى - القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

### - الارتشاف . لابي حيان

ت د . مصطفى النحاس - القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

### - الأصول . لابن السراج

ت . د . عبد الحسين الفتلى - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

### - الأصول

د . تمام حسان - القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

### - الاقتراح . للسيوطى

ت . د . محمود فجال - أبها ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

### - انباه الرواة . للقفطى

ت . محمد أبو الفضل ابراهيم - القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

### - الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى

ت . محمد محيى الدين - القاهرة ( بدون ) .

- الايضاح في علل النحو للزجاجي . دار الفكر - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- تجديد النحو ونظرة سواء . د . أمين سالم - القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تطور الدرس النحوي . د . حسن عون - القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- التعريفات . للشريف الجرجاني . د . عبد الرحمن عميرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تقويم الفكر النحوي . د . علي أبو المكارم - بيروت ( بدون ) .
- جواهر الادب للاردبيلي . د . حامد نيل - القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الخصائص . لابن جنى . د . محمد علي النجار - بيروت ط ٢ ( بدون ) .
- دراسات في اللغة والنحو . د . حسن عون - القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- الدراسات النحوية في بلاد فارس ( رسالة دكتوراه ) ١٤٠٨ . بهاء عبد الرحمن - كلية اللغة بالرياض .
- الرد على النحاة لابن مضاء . د . د . ضيف ١٩٤٧ ، د . البنا - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- سر الفصاحة . لابن سنان الخفاجي . د . عبد المتعال الصعيدي - القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- شرح الاشموني ( بحاشية الصبان ) . د . حليمي ( بدون ) .



- كتاب الكتاب . لابن درستويه  
ت . د . ابراهيم السامرائي ، د . الفتلي - الكويت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م
- كتاب . لسبويه  
ت . عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م
- كشف الظنون . لحاجي خليفة  
بيروت ( بدون ) .
- الكشف عن وجوه القراءات . المكي بن ابي طالب  
ت . د . محيي الدين رمضان - بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- اللغة العربية  
ت . د . نذير حمدان - جدة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- اللغة والنحو بين القديم والحديث . لعباس حسن  
القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- المحرر في النجوم . لعيسى الهرمي ( رسالة )  
ت . د . أمين سالم ١٣٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- المدرسة البغدادية  
ت . د . محمود حسني - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م
- مدرسة الكوفة  
ت . د . مهدي المخزومي - ط ٣ - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- المستوى اللغوي  
ت . د . محمد عيد - القاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- المغني . لابن هشام ( بحاشية الامير )  
القاهرة ( بدون ) .
- الافتتاح في الصرف . لعبد القاهر الجرجاني  
ت . د . علي الحميد - عمان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

- المفرد والمؤلف . للزمخشري

( انظر : الدراسات النحوية في بلاد فارس ) .

- المقتضب . للمبرد

ت . د . عضيمة - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- مقدمة في النحو . لخلف الاحمر

ت . عز الدين التنوخي - دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

- من أسرار اللغة

د . ابراهيم أنيس - ط ٣ - القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- المنطقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي

د . عفيف دمشقية - بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- نتائج الفكر . للسهيلى

ت . د . محمد البنا - القاهرة - ط ٢ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- النحو العربي والدرس الحديث

د . عبده الراجحي - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- النحو والنحاة بين الازهر والجامعة لاشيخ محمد عرفة

القاهرة ١٩٣٧ م .

- نحو وعى لغوى

د . مازن المبارك - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- النزعة المنطقية في النحو العربي

د . عبد الفتاح السرجنى - الكويت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

### الدوريات

مجلة الازهر - مجلد ٣٩ - سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

مجلة الفيصل - يناير ١٩٨٥ م .

مجلة كلية اللغة العربية - بالرياض - ع ٦ - ١٣٩٦ هـ - ١٩٨٦ م .